الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2021

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر تغيرات أسعار النفط على صناديق الاستثمار الوقفية
ـدراسة حالة صندوق انسان الاستثمار الوقفي السعودي-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:

- فنكوح جازية.
- بليلي كوثر

تحت إشراف:

علية عبد الباسط عبد الصمد

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
.....	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
علية عبد الباسط عبد الصمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يذكر أولوا الألباب ﴾

صدق الله العظيم.

سورة الزمرد الآية (9).

إهـــــداء:

الى من تعلمت من صمته أبلغ الكلام، الى من زرع في نفسي بذور الصدق والعنفوان

فهدا في بذلك الى درب الخير والأمان، الى اليد الطاهرة

التي أزالت من امامنا أشراك الطريق، الى القلب النقي ا

لذي يحصل لنا كل يوم ليبقى لنا السند والكون الى أغلى انسان في الكون.

"أبي الغالي"

الى من سقت طبيعتي بحنانها فحضرت أيامي زهرت أحلامي

الى من ترفع يداها كل يوم الى السماء داعية الله أن يمن علينا بالصحة والهناء الى من قلبها كنفحة من يجور تشعله بصلاتها وتنشره في دارنا دعاء لنا.

الى من تملو الحياة بحضورها ويشع البيت بنورها.

"أمي الحبيبة"

الى اللذين أحبهم حبا لو مر على الأرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة إخوتي أخواني،

الى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة الى،

توفيق، أبوبكر، عبد الرحمن، عمر

سارة ورحمة.

الى تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء الى من معهم سعدت

وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت، الى من عرفت كيف أجدهم وعلموني الا اضيعهم صديقا في الى الروح التي سكنت روحي

أمينة ولمياء.

الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل الشكر الجزيل وامتناني. الى من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي الى كل

طلبة ماستر دفعة2021.

جازية

إهـــــداء

والدي:

لا أستطيع أن أقول لك شكرا فهي لا تقال إلا في نهاية الأحداث وأنا أرى نفسي دائما في البداية، أنهل من خبرك وعطائك الذي لا ينصب وأظل في كل لحظة أو معك، أنهل وأتعلم الكثير.....فمن غيرك زرع في الميول العملية وتشجعني على ممارسة الأنشطة العظمة المتنوعة منذ صغري عندما كنت رفيقك الدائمة في كل الفترات العملية التي برعت في إعدادها والتدريب فيها.....أدامك الله ورعاك لتكن منارة دائمة في حياتي..... .

والدتي:

ربما لا تتاح الفرصة دائما لي لأقول لك شكرا.....وربما لا أملك دائما جرأة التعبير عن الامتنان والعرفان ولكن لا يكفي أن تعرفي يا نور العين ومهجة الفؤاد....أن لك والدالي ابنة تنتظر فرصة واحدة لتقدم لكما الروح والقلب والعين هدية رخيصة لكل ما قدمتماه لي.....حماك الله وأدامك.....عصفورا بملأ حياتنا بأعذب الالحان.

أخواتي:

الى المحبة التي لا تنضب.....والخير بلا حدود....الى من شاركتهم كل حياتي.....تمددها بعبق أيدي....أنتما جوهرتي الثمينة وكرتي الغالية، حماكما الله.

زوجي:

الى ارفع من جسد الحب بكل معانيه.... فكان السند والعطاء.....فتم لي الكثير في صور من صبر.....وامل.....ومحبة....لن أقول شكرا....بل سأعيش الشكر معك دائما.

أحبابي:

الاهل والأصدقاء الذين رافقوني....وشجعوا خطوتي عندما غالبتها الأيام.....انتم لكم مني حبي وامتناني.

كوثر

شكـــر وعرفـــــان

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات، لتنظم عقد الشكر الذي لا يستحقه إلا أنتم

إليك مني كل الحمد على ما مننت به على عبادك من النعم التي لا تعد ولا تحصى

ولك الحمد يا ذا الجلال والاكرام على توفيقنا للإنجاز هذا العمل.

مهما تقدمنا وفتحت أمامنا طرق النجاح ووصلنا لكل ما نحلم به

علينا أن نشكر من كان سببا في نجاحنا من ساندنا

وأمسك بيدنا للاستمرار في طريقنا الى النجاح والتقدم

هم الذين من وجود هم خلق النجاح والابداع فمهما عبرنا لهم فالكلمات قليل بحقهم

فمن واجبنا أن نقدم لهم التقدير والشكر والعرفات والاحترام.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أسنادنا المشرف الأستاذ

" عبد الباسط، عبد الصمد علية"

للإشراف على هذا البحث، وعلى ملاحظات الوجيهة والقيمة وتصويباتها الدقيقة

رغم انشغالات العملية والعملية

نسأل الله العظيم أن يزيده علما ويجزل له الأجر والتواب.

كما نتقدم خالص تقدرنا وتعرفاننا للأساتذة الذين تكرموا لمناقشة هنا البحث وتفضلوا بالقراءة والنقد، نسأل الله العلي القدير أن يبارك في عمله ويعلى بهم صرح الإسلام.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغنا وأن تجعلنا هداة مهتدين.

ملخـــــص

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على صناديق الاستثمار، حيث تعتبر صناديق الاستثمار الوقفية الأوعية النظامية المناسبة للإدارة وتنمية الأوقاف بشكل مؤسسي، يخضع صندوق الاستثمار الوقفي للأنظمة بالأوقاف كونه وقف.

و لقد تم التطرق في هذه الحالة إلى حالة صندوق إنسان الاستثمار الوقفي بالسعودية ، حيث أنه و في ظل تغيرات أسعار النفط تكون فوائد مالية خلال فترة الدراسة و لاستغلال هذه الفوائض أنشئ في السعودية صندوق إنسان الاستثمار الوقفي الذي يهدف إلى توظيف فائض مداخيل الصندوق في مشاريع تنموية من أجل النهوض به باعتبارها وسيلة و آلية هامة في تنشيط و زيادة حجم و تفعيل سوق الأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: سوق الأوراق المالية، صندوق إنسان الاستثمار الوقفي السعودي (الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام)، تغيرات سعر النفط.

Abstract:

This study aims to find out the extent of the impact of oil price changes on investment funds, where the Waqf investment funds are considered the appropriate systemic vessels for management and development of Endowments in an institutional manner the Waqf investment fund is subject to the regulations of the Waqf being an endowment.

In this case, it was addressed to the case of the fund Insan Waqf investment in Saudi Arabia, where in light of the changes in oil prices are financial benefits during the study period and to exploit these surpluses established in Saudi Arabia InsanWaqf Investment Fund, which aims to employ the surplus income of the fund in development projects in order to promote it as an important.

Keywords: stock market, Saudi Waqf investment fund (Charity Association for the care of orphans), oil price changes.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	آية قرآنية	I
	شكر وعرفان	II
	إهداء	III
	ملخص	IV
	فهرس المحتويات	V
	قائمة الجداول والأشكال	VI
	مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لصناديق الاستثمار الوقفية وأسعار النفط العالمية		
تمهيد		
	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لصناديق الاستثمار الوقفية.	**06**
01	مفهوم صناديق الاستثمار الوقفية.	**06**
02	المعايير الشرعية في الصندوق الاستثماري الوقفي.	**07**
03	الخطوات العملية لتكوين صندوق الاستثمار الوقفي والمتطلبات الوقائية له.	**08**
04	أهمية صناديق الاستثمار الوقفية.	**09**
05	مزايا صناديق الاستثمار الوقفية	**11**
	المبحث الثاني: أسواق وأسعار النفط العالمية.	
01	مفهوم أسواق النفط العالمية.	**15**
02	أنواع أسواق النفط العالمية مميزات وخصائصها.	**16**
03	مفهوم سعر النفط.	**21**
04	محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية.	**22**
05	أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي وآفاقها.	**27**
06	ديناميكية تطور أسعار النفط وتأثيراتها على الدول المصدرة.	**33**

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: الدراسات السابقة		
01	دراسات سابقة للمتغير الأول.	**41**
02	دراسات سابقة حول المتغير الثاني.	**42**
03	التعليق على الدراسات السابقة.	**43**
خاتمة الفصل		**44**
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية		
تمهيد		**46**
المبحث الأول: سوق الأوراق المالية السعودية.		**47**
01	نشأة وتطور سوق الأوراق المالية السعودية	**47**
02	تعريف سوق الأوراق المالية.	**48**
03	خصائص سوق الأوراق المالية السعودية	**49**
04	أنواع الأوراق المالية داخل الأسواق المالية السعودية	**50**
05	الهيئة المنظمة لسوق الأوراق المالية	**51**
المبحث الثاني: صندوق إنسان الاستثمار الوقفي السعودي (الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام).		
01	تقديم صندوق إنسان الاستثمار الوقفي السعودي	**53**
02	نشأة وتطور الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان)	**54**
03	مفهوم الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان)	**54**
04	المبادئ التي تحكم عمل الجمعية الخيرية برعاية الأيتام (انسان).	**55**
05	الهيكل التنظيمي العام للجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (انسان)	**56**
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لسوق وأسعار النفط وصندوق انسان الاستثمار الوقفي.		
01	تطور أداء صندوق أنسان الاستثماري الوقفي	**56**
02	تحليل وتقييم أسعار النفط العالمية.	**61**
03	تقييم أداء تا سي (TAS) لسوق النفط	**65**

فهرس المحتويات

04	العلاقة بين سوق النفط وصندوق إنسان الاستثمار الوقفي وسعر النفط	**70**
خلاصة الفصل		**71**
خاتمة عامة		**73**
قائمة المصادر والمراجع		**77**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أداء صندوق أنسان الاستثماري الوقفي منذ النشأة إلى غاية2021 /05/31	60-57
02	يوضح تقديم أداء أسعار النفط	64-61
03	يمثل أداء تا سي للسوق النفط العالمية	68-65

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج لصناديق الاستثمار الوقفية.	12
02	أسعار البترول (1960-2017).	18
03	تطور أسعار سلة خامات الأوبك خلال الفترة (1980-1989).	34
04	تطور أسعار سلة خدمات الأوبك خلال الفترة (1990-1998).	35
05	تطور أسعار سلة خامات سلة الأوبك خلال الفترة (1999-2010).	37
06	مخطط أعم المبادئ التي تحكم عمل الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (انسان)	55
07	الهيكل التنظيمي العام للجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (انسان).	56
08	تطور أداء صندوق إنسان الاستثماري الوقفي	61
09	تقديم أداء أسعار النفط.	64
10	أداء تا سي للسوق النفط العالمية.	69

مقدمة عـــامة

مقدمة عامة

عرف الانسان النفط منذ القديم وربما منذ بداية الحياة الإنسانية على الأرض، لقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي يساعد على تطوير الحياة، وإنه بات محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر ولسنين طويلة قادمة، يعتبر النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، فهو من أهم معايير الرئيسية التي لها تأثير عالمي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية هذه الأهمية المسجلة للنفط في الاقتصاد العالمي جعلت أسعاره محل اهتمام باستمرار، سواء في كيفية تحديدها، ثم في تأثير القوى الفاعلة فيها ولاسيما تأثير تقلبات أسعار النفط التي تتميز بعدم الثبات على اقتصاديات الدول والنشاط الاقتصادي ككل، فموضوع تسعير النفط هو من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض وبصرف النظر عن أي اعتبارات قد تشير بسعر أو بآخر، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار هذه المادة الطاقوية وباعتبار أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا والتي كثيرا ما مارست ضغطا بليغا على صناديق الاستثمار.

يعتبر صناديق الاستثمار الوقفية من بين الأساليب التي يمكن اعتبارها الخيار الأمثل للأفراد والمؤسسات الراغبين في الوقف في مجالات مختلفة، وذلك أنها تسمح بالاستفادة من خبرة إدارة الصندوق الاستثماري، وأيضا أحد الأوعية النظامية وتكون أداة ووسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين المسلمين نظرا لما تتمتع به من إطار قانوني وسياسات خاصة بالشفافيات والحوكمة بالإضافة لكونها تخضع لإشراف جهات حكومية، وتتيح تلك الصناديق خاصية تنويع محفظة الوقف بالكفاءة العالية بما يحقق النفع لعين الوقف والواقف والجهة المستفيدة من خلال الاستثمار في الأصول المتعددة، وقد جاءت فكرة صناديق الاستثمار الوقفية من أجل ترسيخ القيم والنهوض وتطويرها ومساهمة في زيادة كفاءة الاستثمار الأوقاف، ومن خلال هذا سنحاول التركيز على تأثيرات أسعار النفط على صناديق الاستثمار الوقفية.

الإشكالية:

بناءا على المعطيات السابقة يمكن صياغة الإشكالية التي يعالجها هذا البحث على النحو التالي:

- ما مدى تأثيرات تغيرات أسعار النفط العالمية على صناديق الوقف الاستثمارية؟

بناءا على السؤال الجوهري يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هية صناديق الاستثمار الوقفية؟
- ما الهدف من صناديق الاستثمار الوقفية؟

- ما هية أسواق النفط العالمية؟
- لماذا يعتبر النفط مصدرا للطاقة في العالم؟
- ما هي العوامل المسببة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؟

فرضيات الدراسة:

أما الفرضيات التي اعتمدنا للإجابة عن هذه التساؤلات فكانت كالآتي:

- صناديق الاستثمار الوقفية هي أحد الأوعية النظامية المناسبة للإدارة وتنمية الأوقاف بشكل مؤسسي.
- الهدف من صناديق الاستثمار الوقفية هي تحديد الدور التنموي للأوقاف الخاصة.
- أسواق النفط العالمي هي الركيزة الأساسية التي يستند إليها الاقتصاد العالمي.
- يتميز النفط بالوفرة النسبية وسهولة الاستغلال مما يجعله أهم مصدر للطاقة في العالم.
- يعتبر العرض والطلب عاملان أساسيان في تقلبات أسعار النفط العالمية.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع دراستنا أهمية كبيرة انطلاقا من المكانة الهامة والمميزة التي احتلها النفط في الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاد البلدان بصفة خاصة، وكذا الأهمية التي تكتسيها صناديق الاستثمار الوقفية باعتبارها في تحقيق عائدات الأصول الوقفية، وتحقيق الاستدامة المالية، حيث سنسلط الضوء في دراستنا على التأثيرات التي تخلفها تقلبات أسعار النفط العالمية، إذ أن المعرفة المسبقة بالتأثيرات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط سوف تساهم في تنمية اقتصادات البلدان.

أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف الدراسة حول النقاط التالية:

- تناول الموضوع صناديق الاستثمار الوقفية واستخراج أهم المزايا وتفاصيلها.
- دراسة أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط العالمية.
- معرفة مدى تأثير أسعار النفط على صناديق الاستثمار الوقفية.
- إثراء المكتبة الجامعية بدراسة جديدة قد تكون حافز لباحثين آخرين لإنجاز دراسات مكملة.

دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع:

- كون الموضوع يندرج ضمن تخصص إقتصاد نقدي وبنكي.
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات عليه.
- أهمية هذا الموضوع وخصوصا تقلبات أسعار النفط التي حدثت في الآونة الأخيرة.
- الدور الهام لصناديق الاستثمار الوقفية.

منهج الدراسة:

بناءا على التساؤلات الفرعية التي صغناها فإننا نعتمد على النهج التاريخي لسرد مراحل تطور أسعار النفط العالمية وكذلك المستجدات التي أدت إلى تنامي وتأسيس صناديق الاستثمار الوقفية، كما نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في وصف الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج، وذلك من خلال المعطيات الجداول والمنحنيات.

صعوبات البحث:

عند قيامنا بدراسة هذا الموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات نلخصها كالآتي:

- ندرة المراجع الخاصة بموضوع الدراسة.
- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة التطبيقية.
- صعوبة إيجاد مراجع تجسد العلاقة بين متغيرات الموضوع.

تقسيمات الدراسة:

قسمنا البحث إلى فصلين تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لصناديق الاستثمار الوقفية وأسعار النفط العالمية في ثلاثة مباحث في المبحث الأول الإطار المفاهيمي لصناديق الاستثمار الوقفية، والمبحث الثاني أسواق وأسعار النفط العالمية أما المبحث الثالث فتناولنا الدراسات السابقة، الفصل الثاني جاء بعنوان أثر التغيرات أسعار النفط على صناديق الاستثمار الوقفية والذي جاء على ثلاثة مباحث في المبحث الأول أوردنا تقديم لسوق الأوراق المالية السعودية، أما المبحث ثاني فعرض عموميات عن صندوق إنسان الوقفي السعودي (الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام)، والمبحث الثالث تناولنا فيه دراسة تحليلية لسوق وأسعار النفط وصندوق انسان الاستثمار الوقفي.

الفصل الأول

الإطار النظري لصناديق الاستثمار الوقفية وأسعار النفط العالمية

تمهيد:

أطلق الهيئة العامة للأوقاف أولى مبادراتها التنموية المتمثلة في مشروع الصناديق الاستثمارية الوقفية بالتعاون مع هيئة السوق المالية، حيث تهدف الصناديق إلى الإسهام في تلبية الاحتياجات المجتمعية والتنموية، ورفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي، كما تلتزم تلك الصناديق بالمتطلبات الواردة في لوائح صناديق الاستثمار الصادرة من هيئة السوق المالية حيث تعتبر صناديق الاستثمار الوقفية أحد الأوعية النظامية المناسبة لإدارة وتنمية الأوقاف بشكل مؤسسي، نظرا لما تتمتع به في إطار قانوني وسياسات خاصة بالشفافية والحوكمة، بالإضافة إلى كونها تخضع لإشراف جهات حكومية، وتتيح تلك الصناديق خاصية توبع محفظة الوقف بالكفاءة العالمية بما يحقق النفع لعين الوقف والواقف والجهة المستفيدة من خلال الاستثمار في أصول متعددة.

يعتبر النفط أهم مصدر من مصادر الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر نظرا للدور الفعال والمؤثر الذي يلعبه في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له ومنه فسوق النفط يعتبر مركز الصراع الدائم للدول الكبرى خاصة في ظل السرية والغموض الذي يحيط بالتسعير وفي هذا الأخير، إذ أن هناك عدة عوامل تساهم في تحديد حجم عرض النفط والطلب عليه مما يؤدي إلى خلق أزمات تؤثر على توازن هذه السوق سواء كان هناك تأثير عند ارتفاع الأسعار أو انخفاضها وعليه تتبنى الشركات النفطية استراتيجية لتوجيه السوق في ظل تراجع أسعار النفط.

مما سبق سنستعرض في هذا الفصل الإطار المفاهيمي لصناديق الاستثمار الوقفية وأسعار النفط العالمية بإلقاء الضوء على أهم الخطوات التي تطرقت لهذا الموضوع، بالإضافة إلى التطرق لأهم المفاهيم والمعايير لتكوين صندوق الاستثمار الوقفي الشرعية، وفي الأخير سنعرض تطور أسواق وأسعار النفط العالمية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لصناديق الاستثمار الوقفية

تعد الصناديق الوقفية من الآليات والصيغ المستجدة التي يمكن الوقوف من خلالها الإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة، فالصناديق الوقفية تمثل الإطار الأوسع لممارسة العمل الوقفي في إطار المشاركة وتهدف الصناديق الوقفية للمشاركة في عملية التنمية عن طريق طرح مشاريع تنموية في صيغ إسلامية للوفاء باحتياجات المجتمع بالإضافة إلى حسن إنفاق مداخيل الأموال الموقوفة لتلبية احتياجات الاجتماعية والتنموية التي يفرزها الواقع من خلال برنامج عمل تراعي تحقيق أعلى عائد تنمو وتحقق الترابط فيما بين المشروعات الوقفية وبينها وبين المشروعات التي تقوم بها الحكومة والجمعيات الخيرية الأخرى، لذلك سنتناول في هذا المبحث الإطار المفاهيمي لصناديق الاستثمار الوقفية في خمس مطالب في المطلب الأول مفهوم صناديق الاستثمار الوقفية في المطلب الثاني المعايير الشرعية في صندوق الاستثمار الوقفي في المطلب الثالث الخطوات العملية لتكوين صندوق الاستثمار الوقفي وفي المطلب الرابع أهمية صناديق الاستثمار الوقفية أما المطلب الخامس فسنتناول فيه مزايا صناديق الاستثمار الوقفية.

المطلب الأول: مفهوم صناديق الاستثمار الوقفية

هو صندوق وقفي استثماري، ليس له مدة محددة، وجميع وحداته موقوفة، ولا يجوز تداولها، وهدفها توفير فرص الوقوف للعموم، وتلبية حاجات المجتمعية من خلال استثمار أموال الصندوق الوقفية، سواء كانت عينية أو نقدية في أوجه الاستثمار، وذلك لتوفير عائد دوري يصرف على الاحتياجات المجتمعية من خلال توزيع نسبة محددة من صافي أرباح الصندوق القابلة للتوزيع على الجهة المستفيدة من الصندوق، بشكل سنوي وبحد أدنى، والجهة المستفيدة من هذا الصندوق هي كيان غير ربحي، مؤهل وفق المعايير والاشتراطات التي تنصها الهيئة الخاصة للأوقاف [1]. ويكون صندوق الاستثمار الوقفي مفتوح بأي رأس مال متغير، حيث تزيد وحداته بإصدار وحدات جديدة، لأنه يهدف إلى إتاحة الفرصة لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع لوقف أموالهم (النقدية والعينية)، واستثمار أصول الصندوق بمهنية وحرفية لتنميتها وتحقيق الأرباح وتوزيع العوائد على مصارف الوقف، بما يكفل ديمومة الصرف على تلك المصارف وزيادة أعداد المستفيدين[2].

[1] الجندل نورة، صناديق الاستثمار الوقفية... الدور المنتظر، مقال منشور بجريدة الرياض الإثنين 11شوال1439هـ - 25يونيو 2018 م، متوفر على الرابط http://www.alinmaivestment.com تاريخ التصفح2021/05/10.

[2] الحناكي صالح بن عبد الله .صناديق الاستثمار الوقفية، ملتقى الأوقاف الرابع، الأوقاف شريك التنمية 2030، المملكة العربية السعودية، 28-29 جمادى الأولى 1439هجري الموافق ل:14-15فيفري2018.

ومن أبرز الصناديق الاستثمارية الوقفية العالمية صندوق جامعة هارفد، إذ بلغت قيمته عام 2014 ما يقارب 36 مليار دولار.

المطلب الثاني: المعايير الشرعية في الصندوق الاستثماري الوقفي

لتكوين صندوق وقفي يجب أن يتوفر على المعايير الشرعية التالية:[1]

المعايير الشرعية في صيغة الصندوق الاستثماري الوقفي:

- أن تكون الصيغة في الصندوق الاستثماري الوقفي جازمة بالوقف.
- أن تكون الصيغة في الصندوق الاستثماري الوقفي مكتوبة.
- أن تكون الصيغة في الصندوق الاستثماري الوقفي ناجزة.
- أن تكون الصيغة في الصندوق الاستثماري الوقفي لازمة.

المعايير الشرعية في عين الصندوق الاستثماري الوقفي:

- أن تكون الوحدات الوقفية تمثل قيمة مالية معتبرة.
- أن تكون الوحدات الوقفية محددة القيمة، معلومة العدد.
- أن ينعقد الوقف في الصندوق الاستثماري الوقفي على عين الوحدات.
- أن ينعقد الوقف على الوحدات الوقفية وهي في ملك الواقف.

المعايير الشرعية في الواقفين للوحدات في الصندوق الاستثماري الوقفي:

- كون الواقف للوحدات في الصندوق الاستثماري الوقفي كامل الأهلية.
- كون الاستثمار صادرا من الواقف أو من يقوم مقامه.
- ألا يتعارض الاستثمار مع شرط الواقف.

المعايير الشرعية في مصارف الصناديق الاستثمارية الوقفية:

- أن يكون مصرف ريع الوقف في الصناديق الاستثمارية الوقفية على جهة بر.
- ألا يكون الموقوف عليه منقطعا.
- ألا يوقف على نفسه.
- أن يكون على جهة يصح تملكها والتملك لها.

[1] الدخيل عبد الله بن محمد. الوقف في الصناديق الاستثمارية، مجلة البيان. العدد 312، شعبان1434هـ، الموافق ليوليو 2013م. د ص.

المعايير الشرعية لمدير الصندوق ومجلس الصندوق الاستثماري الوقفي:

- اختبار الاصلح لإدارة الصندوق الاستثماري الوقفي.
- أن يراعي مدير الصندوق الضوابط الشرعية بكاملها في الصندوق الاستثماري الوقفي.
- أن يضمن مدير الصندوق الاستثماري الوقفي حال تعديه أو تفريطه.

المعايير الشرعية في مجال الاستثمار في لصناديق الاستثمارية الوقفية:

- أن يكون مجال الاستثمار بأموال الوقف في الصندوق الاستثماري الوقفي مشروعا.
- اجتناب مجالات الاستثمارات ذات المخاطرة المالية والمتوسطة في الصناديق الاستثمارية الوقفية.
- أن يكون استثمار الوقف في موجودات قابلة للتنضيد.
- ألا يكون مجال الاستثمار للوقف منافسا لغيره.

المطلب الثالث: الخطوات العملية لتكوين صندوق الاستثمار الوقفي والمتطلبات الوقائية له

1. الخطوات العملية لتكوين صندوق الاستثمار الوقفي

تتمثل خطوات تكوين الصندوق الاستثماري الوقفي في:

- إعداد الدراسة الاقتصادية والاستثمارية في مجال استثمار منخفض المخاطرة: حيث أن الصناديق الاستثمارية وقفية، فإنه لابد من أن تكون استثماراتها من النوع قليل المخاطر، وأن يهدف لتحقيق عائد دوري مناسب على الاستثمار، أو الجمع بين العائد الدوري والنمو الرأسمالي، مع مراعاة أن تكون استثمارات الصندوق غير مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- إعداد اتفاقية شروط الصندوق الاستثماري الوقفي: يراعى أن تتوافر في اتفاقية الشروط والأحكام للصندوق الاستثماري الوقفي الضوابط الشرعية للوقف، من الديمومة وعدم انقطاعه، وأن يكون غير محدد المدة، وغير قابل لاستبدال الوحدات. إلا حال الضرورة أو الحاجة التي تنزل منزلتها.[1]
- طرح الوحدات الاستثمارية: بعد الموافقة على انشاء الصندوق ويتم طرح وحدات الصندوق، ويفضل كخطوة أولية لتطبيق المنتج وليكن الصندوق الاستثماري قابل للتطوير، أن يكون الطرح خاصا، لأن الطرح الخاص يتميز بعدم قابلية استرداد الوحدات الوقفية، وهذه

[1] الدخيل عبد الله بن محمد. المرجع السابق. د ص.

خاصية أساسية في الوقف، لأنه تحبيس للأصل وتسبيل للمنفعة، وحتى يتطور المنتج ليكون الطرح عاما مع تقيد عملية الاسترداد كمرحلة ثانية في تطوير المنتج.

- استثمار الوحدات الموقوفة.
- صرف ريع الاستثمار في مصارف الوقف المحددة.[1]

2. المتطلبات الوقائية لصندوق الاستثمار الوقفي:

1. التأكد من كون النماذج والاتفاقيات لم تتضمن صيغة مغلقة للوقف.
2. التأكد من كون النماذج والاتفاقيات تضمنت صيغة صريحة للوقف.
3. التأكد من كون الصيغة التي يوقع عليها العمل ناجزة غير مؤجلة.
4. التأكد من كون الصيغة التي يوقع عليها العميل لازمة لا خيار فيها.
5. التأكد من كون الواقفين كاملي الأهلية.[2]
6. التأكد من كون الوثائق والاتفاقيات والنماذج نصت على مجال الاستثمار في أموال الوقف.
7. التأكد من كون المجال الذي استثمرت فيه أموال الوقف موافقة لشر الواقف.
8. التأكد من كون الجهات التي يصرف عليها ريع الوقف جهات بر.
9. التأكد على أن ما يصرف عليه الوقف ليس منحصر فيما ينقطع بعد أمد.
10. التأكد من أن الواقفين ليسوا مصاريف الصناديق الاستثمارية الوقفية.
11. التأكد من كون مدير الصندوق هو الأصلح لإدارة الوقف ومتابعته وتنميته.
12. التأكد من وجد رقابة شرعية على الصندوق الاستثماري الوقفي تقوم بالرقابة على التزام الصندوق بالضوابط الشرعية.
13. التأكد من كون مجال الاستثمار بأموال الوقف في الصندوق الاستثماري الوقفي مشروعا.
14. التأكد من تجنب أموال الصندوق مجالات الاستثمارات ذات المخاطر العالية والمتوسطة.

المطلب الرابع: أهمية صناديق الاستثمار الوقفية

رغم أهمية الوقف بصورة عامة، إلا أن هناك مجموعة من المخاطر على الوقف، ناشئة من مجموعة من العوامل، منها مسألة الإدارة الوقف، سواء من خلال تنميته والاستفادة من موارده، أو توزيع تلك الموارد، حيث أن مسألة إدارة الوقف مسألة فيها شيء من التعقيد، خصوصا مع طول المدة، إذ أن كثيرا من الأوقاف تواجه شيئا من سوء الإدارة، لن إدارتها يتولاها شخص غير كفء وغير قادر على إدارتها، أو شخص آخر لا يجعل من الوقف أولوية له، بسبب التزامه بأموره

[1] جعفر سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2013، ص 100.

[2] عبد الله محمد الدخيل، الوقف في صناديق الاستثمارية، مجلة إسلامية جامعة، العدد 312، 2021، متاح على: www.a/bayon.co/mGzArticle2.aspx?ID:2836.

خاصة، ما يؤدي مع الزمن إلى إهمال الوقف، وبالتالي فقدان المنفعة التي يمكن أن تتحقق منه، كما أن المتغيرات الزمانية يمكن أن يكون لها أثر في مسألة تعظيم الاستفادة من الوقف، ولذلك نجد أن كثيرا من الأوقاف لولا أن الجهات المختصة تهتم بها وتعيد عملية تجديدها والاستفادة منها لاندثرت ولم تعد لها أي فائدة تذكر، كما يمكن أن تكون الصناديق الوقفية واحدة من الخيارات المتميزة للمتبرع للمجموعة من الأمور منها:[1]

- أن تكلفة شراء الوحدات ستكون أقل بكثير مما لو أراد المتبرع تخصيص وقف خاص به، حيث يتوقع أن تكون هذه الوحدات بقيمة مساوية أو مقاربة لغيرها من الصناديق الاستثمارية.
- تجديد الدعوة للوقف بأسلوب "عصري مؤسساتي" ومما لا شك فيه أن الهيئة العامة للأوقاف ستساهم في لعب دور حيوي ومهم لزيادة مساهمة النشاط غير الربحي في الناتج المحلي.
- من الأمور المهمة مسألة عناية الجهات والمؤسسات الحكومية بمسألة الصناديق الوقفية التي تجعل من الأهمية أن يكون الحل مؤسسة تقدم خدمات عامة للمجتمع أن يكون لها صندوق وقفي أو أكثر مثل قطاع الصحة صندوق ووقفية خاصة ببرامج محددة، حيث يمكن أن يكون لوزارة الصحة صندوق وقفي عام للخدمات الصحية، فيسمح بأن تكون لهذه الصناديق موارد من خلال تبرع الأفراد أو من خلال الصندوق العام أو من خلال دعم حكومي أو من خلال دعم القطاع الخاص أو من خلال استثمارات محددة خاصة بالوزارة، وهذا بلا شك سيجعل للوزارة موارد جيدة.
- تقديم طلب إنشاء الصندوق إلى هيئة السوق المالية: وهو إجراء نظامي يتم بعد استكمال كافة الشروط النظامية (إجراءات عمل الصندوق الاستثماري) ليتكون بذلك حق مدير الصندوق في طرح الصندوق حسبما تمت الموافقة عليه من هيئة السوق المالية.
- طرح الوحدات الاستثمارية (طرحا عاما، طرحا خاصا): بعد الموافقة على انشاء الصندوق يتم طرح وحدات الصندوق، ويفضل كخطوة أولية لتطبيق المنتج وليكون الصندوق الاستثماري قابلا للتطبيق، أن يكون الطرح خاصا، لأن الطرح الخاص يتميز بعدم قابلية استرداد الوحدات الوقفية، وهذه خاصية أساسية في الوقف، لأنه تحبيس للأصل وتسبيل للمنفعة، وحتى يتطور المنتج ليكون الطرح عاما مع تقييد عملية الاسترداد كمرحلة ثانية في تطوير المنتج.

[1] الشلهوب صلاح بن فهد (2018). الصناديق الوقفية واسهامها في الاقتصاد الوطني، مقال منشور بمجلة الاقتصادية، تاريخ النشر السبت 16 يونيو 2018، على الرابط http://www.aleqt.com، تاريخ التصفح:2019/05/20.

- ابرام الاتفاقية بين الواقف ومدير الصندوق الاستثماري الوقفي: يتم ابرام الاتفاقية المقترحة بين الواقف ومدير الصندوق وفق النموذج المقترح في الدراسة، مع مراعاة توفر الشروط الشرعية والنظامية في أطراف التعاقد من الصفحة الأهلية والتكليف.
- وقف الوحدات وإثبات ذلك: إن إجراءات وقف الوحدات فإنه لابد من التفرقة بين حالتين، وهي:

✓ الحالة الأولى: أن تكون جميع وحدات الصندوق الاستثماري وقفا: في هذه الحالة لابد من إشعار هيئة السوق المالية بأن الصندوق الاستثماري وقف بكامله، وتحديد مصارفه، والمسؤول عن نظارته، وإثبات وقفية الصندوق والإشراف عليه بحيث تكون هذه الإجراءات من المسؤولية مدير الصندوق، ويتم إثبات وقفية هذا الصندوق بالكامل أمام المحكمة العامة، ويكون هذا الصندوق تحت إشراف هيئة السوق المالية باعتباره صندوقا استثماريا، وتحت إشراف وزارة الأوقاف.

✓ الحالة الثانية: وقف وحدات معينة في صندوق استثماري: في هذه الحالة تكون المسؤولية في إثبات الوقف وتحديد نظارته على الواقف فقط، لأن مدير الصندوق لما أسس الصندوق لم يقصد جعله وقفا.

يمكن أن تساعد على تطوير خدماتها الصحية ووفرتها لجميع المستحقين، مع وجود تنويع في مصادر مواردها واستدامة للموارد بدلا من الاعتماد بشكل كامل على الميزانية الحكومية.

المطلب الخامس: مزايا صناديق الاستثمار الوقفية

يمكن تمثيل نموذج عن صناديق الاستثمار الوقفية حتى تتمكن من استخراج أهم مزايا صناديق الاستثمار الوقفية، وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 01: نموذج لصناديق الاستثمار الوقفية.

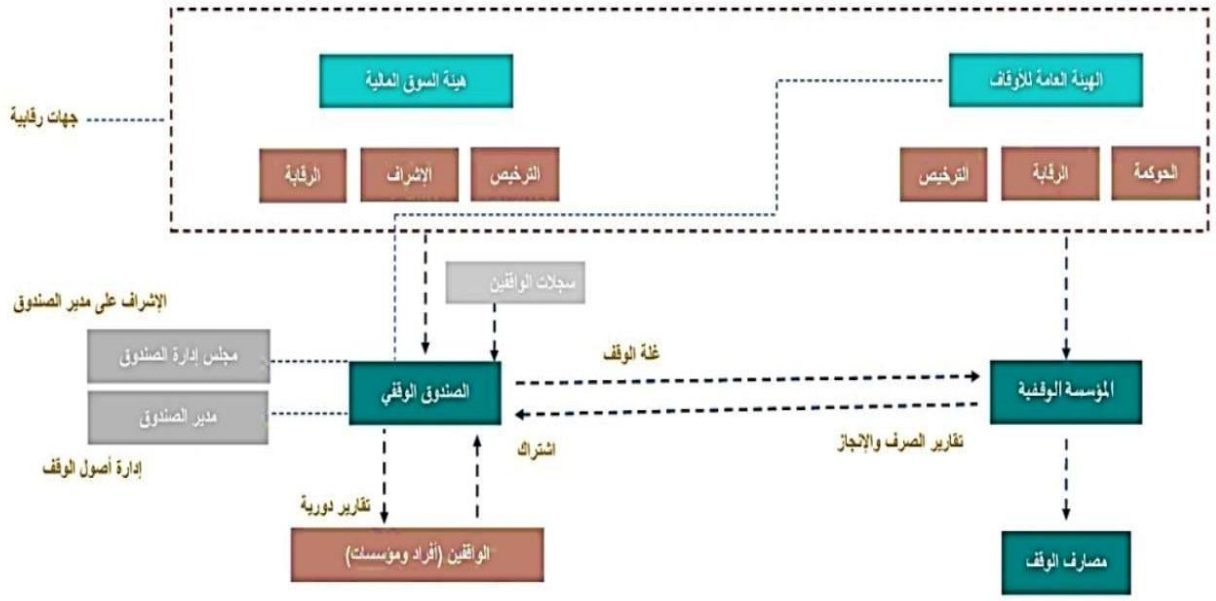

المصدر: الحناكي صالح بن عبد الله. المرجع السابق. ص11.

من خلال الشكل يمكن أن نلاحظ أن هناك شراكة بين الهيئة العامة للأوقاف، وهيئة السوق المالية في الاشراف والرقابة على صناديق الاستثمار الوقفي، وهذا ما يمنحه العديد من المميزات نذكر أهمها فيما يلي:

1. ضمان إدارة الاستثمارات من قبل فريق متخصص: ومن المميزات الأساسية أن الصناديق الوقفية ستكون مدارة بطريقة أكثر احترافية، من خلال جهات متخصصة في إدارة الصناديق، كما أنها ستكون أكثر استدامة ونموا باعتبار أن الإدارة ستهتم بتنمية هذه الصناديق بقدر اهتمامها بتنمية الأنشطة التي ستتفق عليها تلك الصناديق، ما قد يحقق وفرة هائلة للصناديق وللبرامج المستهدف تنميتها،[1] حيث يتم الاستفادة من خبرة ومعرفة مدير الصندوق في اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية، فهي تمنح المستثمرين غير الملمين بمهارات التحليل المالي فرصة الاستفادة من معرفة ومهنية المختصين بالاستثمار في إدارة الأصول، كما يسمح للوقف بالوصول إلى جميع أنواع الأصول ومدراء الاستثمار ذوي الكفاءة بغض النظر عن حجم وقفهم (بسبب قيود الحجم). وهذا يساعد في تقليل تكلفة إدارة الاستثمارات وذلك من خلال توزيع التكاليف الإدارية على جميع الجهات الوقفية المشاركة.[2]

[1] بوكردير عبد القادر، سحنون جمال، مرجع سابق. د ص.

[2] بوكردید عبد القادر، سحنون جمال الدين، صناديق الاستثمارية الوقفية كآلية لتحقيق الاستدامة المالية للجمعيات الخيرية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلة 7، العدد 4، المركز الجامعي تمنراست. 2018. د ص.

2. إحكام الرقابة على الأوقاف: وتعد الرقابة على صناديق الاستثمار وسيلة بالغة الأهمية في حماية الأوقاف وبناء على ذلك فإن صناديق الاستثمار الوقفية تخضع للرقابة الداخلية ورقابة خارجية بشراكة رقابية بين الهيئة الحكومية المسؤولة في الزمن الحديث مما يمكن أن يستفاد منه من هذه الناحية. كما أن القوانين المنظمة لعمل المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار والمؤسسات العامة المشرفة على نشاطاتها يمكن أن تكون نموذجا يستفاد منه. ومعلوم أن ضعف الرقابة العامة وانعدامها أحيانا كان هو السبب الأهم لتدهور مؤسسة الوقف والإساءة استخدامها من قبل النظار وسواهم والاستيلاء عليها وضياعه، والرقابة على الأوقاف في صيغتها القديمة تحتاج إلى تطوير لأنها بالغة الصعوبة وعالية التكاليف إذا طبقت. ولذلك تمثل فكرة الصناديق الوقفية نقلة نوعية في تطور الوقف.
3. الشفافية: التزامها بقدر عال من الشفافية والإفصاح نتيجة خضوعها لرقابة مستمرة متهيئة سوق المال التي ترخصها كالتقارير الدورية عن آداء الصندوق التي يصدرها مدير الصندوق، والتي تبين قدرة الجهات التي تديرها على تنميتها، إذ إن المعلومات المتاحة للجميع، وسيقارن المتبرع بين الصناديق وكفاءتها.
4. تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر: يتيح الاستثمار في الصناديق للمستثمر إمكانية تنويع استثماراته بتكلفة أقل نسبيا من الاستثمار والتنويع المباشر، مما يعطيه فرصة أكبر لتقليل مخاطر الاستثمار نتيجة لتنوع الأوراق المالية التي يمتلكها الصندوق، وتتيح صناديق الاستثمار للمستثمرين إمكانية تنويع وتويع الاستثمارات بطريقة منهجية عبر نطاق أوسع من الأصول والمناطق الجغرافية والصناعات والتقليل من مخاطر تركز الأصل والاستفادة من تباين عوائدها.
5. إعطاء الفرصة للمشاركة المجتمعية للمساهمة في الأوقاف: خاصة الموظفين وصغار التجار حيث تمكنهم هذه الصناديق من المساهمة بمبالغ قليلة تجتمع لتصبح كبيرة ومؤثرة ومن جهة أخرى يمكنهم أن يساهموا مساهمات مستمرة عبر الزمن ومنتظمة كانتظام دخولهم من وظائفهم وأعمالهم.[1]

- تجديد الدور التنموي للأوقاف: يساهم صندوق الوقف الاستثماري في:[2]
- تحقيق الاستدامة المالية للجهات غير الربحية والكيانات الوقفية عن طريق الاستفادة من عوائد الصناديق ووفق إطار تنظيمي متكامل.

[1] الأسرج حسين عبد المطلب، حوكمة الصناديق الوقفية: بين النظرية والتطبيق، مجلة أوقات جامعة الملك سعود. 2010. ص 83.

[2] الخراشي عماد. الهيئة العامة للأوقاف وتطلق مشروع الصناديق الاستثمارية الوقفية، منشورات الهيئة العامة للأوقاف للسعودية بتاريخ 2018/06/09 وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع https://.awqaf.gov.sa ، تاريخ التصفح: 09/05/2021.

- تلبية احتياجات المجتمع التنموية لاقتصادية والاجتماعية من خلال استثمار أموال الصندوق الوقفي والاستفادة من عواد الصندوق للصرف على برامج ومشاريع الجهات والكيانات غير الربحية وفق شرط الواقف.
- تهدف هذه الصناديق إلى تطوير آليات الاستثمار والحكومة والشفافية والافصاح في إدارة الأوقاف بناء على التزام الصناديق بالمتطلبات الواردة في لوائح الصناديق الاستثمار الصادرة من هيئة السوق المالية.

بالإضافة إلى أهاف أخرى تتمثل في:

- إحياء سنة الوقف بالدعوة إلى مشروعات تكون أقرب إلى نفوس الناس وأكثر تلبية لحاجاتهم.
- تطوير العمل الخيري من خلال طرح نموذج جديد يحتذى به.
- تلبية احتياجات المجتمع والمواطنين في المجالات غير المدعومة بالشكل المناسب.
- انطلاق العمل الوقفي من خلال تنظيم يحقق المرونة مع الانضباط في آن واحد.

المبحث الثاني

أسواق وأسعار النفط العالمية

تتحد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، وتختلف سوق البترول عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة إلى كونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها، وتتدخل عوامل كثيرة في تحديد سعر البترول كما تؤثر على هذا السعر عوامل كثيرة هي أيضا حيث تلعب فيها تكاليف النقل والشحن، كما تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، ولعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها والتي انعكست تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم.[1]

المطلب الأول: مفهوم أسواق النفط العالمية

كأي سوق هناك بيع وتسليم فقط غير أن في سوق البترول نوعين من البيع هما:

- البيع بواسطة عقد: هو أن يتم التعاقد ما بين البائع والمشتري لفترة معينة ويضم هذا العقد كميات الأساس نوعية التسويق، سعر الفاتورة، اتجاه وأصل المنتج، برنامج التسويق، مدة العقد.
- البيع الحر: وفيه يتفق البائع والمشتري على تحديد وقت معين على تسديد الكمية المباعة والسعر، فالبائع يكون مسؤولا ومتحمل لكافة أنواع التكاليف إلى غاية Fob Free bord أما أنواع التسليم وصول النفط إلى مكان المستلم السفينة أو ميناء التنزيل، وهناك ثمن تأمين يمكن أن يتحمله البائه وهو تأمين البضاعة من الإخطار والخسائر.[2]

[1] نشاد حكيم. محددات أسعار النفط وآثارها على الأسواق التفاعلية. المؤتمر الثالث المحكم حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية. ص 355.

[2] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. 2006، ص247.

المطلب الثاني: أنواع أسواق النفط العالمية مميزات وخصائصها

1. أنواع أسواق النفط العالمية

نميز نوعين من أنساق البترول:

- **الأسواق الفورية للنفط:**

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية): سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر لكاريبي، سوق روتردام في أوروبا من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15% من حجم التجارة في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلقة.

وفي منتصف الثمانينات من القرن الماضي أدى الاحتلال الحاصل إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حتى صارت أسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من أسباب عدم استقرار هذه الأسواق فالأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار البترول عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.

- **الأسواق النفطية للنفط الآجلة:**

عرفت الأسواق المستقبلية هي: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن وفي منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما ولكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير منفعة كالمنتجات الزراعية، وتوفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

أ. السوق البترولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.

ب. السوق البترولية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية لكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي، وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.[1]

2. مميزات وخصائص الأسواق العالمية البترولية:

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة هي:

- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.
- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر أسواق النفط العالمية بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في:
- أنها سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو السعر المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.
- أنها سوق شفافة: أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح ممن الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.
- أنها سوق مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت لذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق

[1] بورحلي خالد، بوروشة كريم، علاوة محمد لحسن، استثمارات المشاركة في الملتقى الدولي حول الاقتصاديات العربية حول الاقتصاديات العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2017. د ص.

بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحا على الأسعار،[1] ولهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها:[2]

- انتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على وقع المضاربات والتلاعب وغيرها.
- إن للتأثير النفسي والعوامل السيكولوجية دور أكبر من أساسيات العرض والطلب ودون أسباب منطقية، وقد يصل هذا التأثير أحيانا إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.

وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 ألف عقد ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002، وهذا يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك، لندن، وسنغافورة.

المخطط البياني التالي يوضح تقلبات الأسعار خلال الفترة (1960- 2017).

الشكل رقم 02: أسعار البترول (1960-2017).

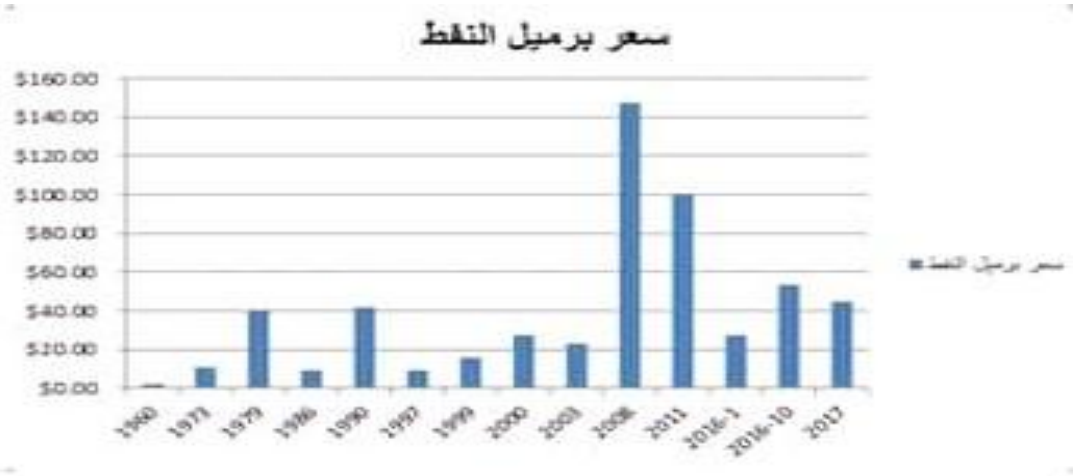

المصدر: من الموقع: http://www.aljazeera.net/news/eusiness/2008/4/1. أطلع عليه بتاريخ 2021/05/25.

[1] سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة طرابلس، 2009، ص166

[2] منذر المصري، قضايا عربية معاصرة، المؤسسة العربية للنشر، ص7.

ونلاحظ على الرسم تقلبات كبيرة في سعر النفط ترجع إلى أسباب متعددة ففي ثمانينات القرن الماضي كان سببها سوء إدارة أوبك للسوق وطمع الدخل الأعضاء، في الإنتاج والبيع، إذ عملوا المستحيل لإبقاء الأسعار بمستوى مرتفع مع الافراط في الإنتاج، مما أوجد تخمة في المعروض في السوق العالمي، تسبب في انخفاض في أسعاره، وكن لزيادة إنتاج دول خارج أوبك تأثير كبير على سوق النفط أيضا تسبب إضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى أن وصل السعر إل أقل من 10 دولارات للبرميل الواحد، فيما كانت بعض الدول في الأوبك تبيع ب7 دولارات.

ثم شهدت الأسعار وارتفاعا لاتفاق السعودية مع أوبك على حماية السعر إلى أقل من 10 دولارات للبرميل الواحد، فيما كانت بعض الدول في الأوبك تبيع ب 7دولارات.

ثم شهدت الأسعار ارتفاعا لاتفاق السعودية مع الأوبك على حماية السعر، بتقليص الإنتاج من 17 مليون برميل يوميا إلى 15.8 مليون برميل للحفاظ على مستوى معين من الأسعار وتفادي الخسائر.

لا يمكن توقع بمستقبل أسعار النفط، على المدى المتوسط أو الطويل، لكن المختصين بتسويق النفط الخام يؤكدون القلق من تقلبات أسعار النفط، وهنا لابد من معرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تتلاعب بأسعار الطاقة حيث تعد أسعار النفط الخام إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي، حيث أن قوى العرض والطلب من العوامل المؤثرة في أسعار النفط بشكل مباشر، كغيره من السلع والأشياء في حياتنا اليومية، إذا ارتفع الطلب عليه يرتفع سعره والعكس صحيح فإذا يزداد العرض، يتراجع سعه، ويتم تحديد المعروض من النفط الخام من قدرة الشركات النفط لاستخراج احتياطات من الأرض وتوزيعها في جميع أنحاء العالم.

وهناك ثلاث متغيرات رئيسية للعرض وهي: التغيرات التكنولوجية، والعوامل البيئية، وقدرة شركات النفط على تجميع رأس المال وتجديده، ومن أهم العوامل المؤثرة في الأسعار:

- زيادة المعروض بسبب زيادة التحسينات التقنية، خاصة التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي مما أدى إلى انخفاض الأسعار.
- يعد الطلب على النفط من أهم العوامل المتحكمة بأسعار البترول عالميا، فعندما ترتفع أسعاره يقل الطلب عليه، والعكس صحيح، ولكن في المقابل عندما تنخفض أسعار البترول تقل الاستثمارات التجارية المرتبطة به مثل: عمليات استيراد النفط، أو الصناعات التي تعتمد على مشتقات النفط كالصناعات البلاستيكية، مما يؤدي إلى تأثر سعر النفط في

الأسواق الاقتصادية العالمية، ويميل الطلب على النفط للارتفاع خلال الأوقات الاقتصادية الجيدة إلى الانخفاض خلال الأوقات الاقتصادية السيئة.

- تؤثر منظمة الأوبك التي تتكون من ثلاث عشرة دولة بشكل مباشر على أسعار النفط إذ لديها القدرة على التحكم بالأسعار عن طريق تغيير معدلات الإنتاج وتتحكم الأوبك ب 40% من إصدارات النفط في العالم، التي تمثل 70% من الاحتياطي العالمي.
- تعد تكلفة الإنتاج من أهم العوامل المؤثرة على الأسعار، فإذا قارناها بين مصدرين مختلفين نلاحظ أن تكلفة استخراج النفط في الشرق الأوسط رخيصة نسبيا مقارنة بغيرها من الأماكن مثل كندا والولايات المتحدة لأمريكية، وتميل الأسعار إلى الارتفاع إذ تم استنزاف جميع مصادر النفط الرخيصة ولم يتبق سوى المصادر الأكثر تكلفة.
- من الأسباب غير المباشرة التي تؤثر على الأسعار بشكل كبير، هي الأزمات والكوارث الطبيعية وحالة عدم الاستقرار السياسي، فعلى مر التاريخ شهدت فترات الحروب زيادة كبيرة على طلب النفط، وذلك لتخوف المستهلكين من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير وأفضل مثال على ذلك هو ارتفاع أسعار النفط الذي وصل 147 دولارا أمريكيا للبرميل الواحد في عام 2008 أثر الحروب الحاصلة في ذلك الوقت في العراق وأفغانستان.[1]
- تؤثر الأزمات الاقتصادية سلبا على اقتصاد دولة معينة، أو مجموعة من الدول فتزداد معدلات المديونية بشكل كبير، ويقل الطلب على البترول مع ثبات سعره، أو ارتفاعه ولكن لا تتمكن الدول من شراء كميات كافية منه، فترغم حينها على رفع أسعاره محليا، حتى تتمكن من الوصول إلى درجة موازنة قريبة بين السعر العالمي والمحلي.
- تؤثر الأزمات السياسية التي تحدث عادة في دولة واحدة، على أكثر من دولة، بسبب وجود حروب أهلية أو إقليمية أو دولية مما يؤدي إلى التأثير السلبي على أسعار البترول، وعادة ما تؤدي هذه الأزمات إلى ارتفاع أسعاره مع زيادة الطلب عليه من قبل الدول.
- تسهم مصادر الطاقة البديلة في توفير الطاقة للإنسان، وتعد بديلة عن استخدام النفط، مما قد يؤثر على أسعاره سلبيا مع مرور الوقت، وهذا ما ظهر جليا في العديد من الصناعات الحديثة، التي لم يعد النفط يشكل جزءا أساسيا منها، بل صار له دور ثانوي فيها، ومن الأمثلة على هذه الصناعة: اختراع السيارات الكهربائية، التي تعتمد على الكهرباء مصدرا للطاقة، مع وجود نسبة قليلة من البنزين (أحد مشتقات البترول) ليساعد في تشغيلها.

[1] هاشم علوان حسين. عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد. 1992 . ص311.

- ازدهار انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، أغرق الأسواق بالنفط مند ويرجح أن ذلك هو السبب الذي دفع الأوبك، وعلى رأسها السعودية إلى الإبقاء على معدل إنتاج النفط الحفري عند مستوياته الحالية دون الخفض، مما أدى إلى تراجع حاد في أسعار النفط، ووضع المزيد من الضغوط على كاهل المنافس الأمريكي، كما أن تباطؤ اقتصاد الصين من العوامل التي أحدثت آثارا سلبية انعكست على الطلب العالمي على النفط. ومن الجدير بالذكر والمؤثر بشكل كبير في المستقبل ما لم تكتشف احتياطات أخرى تصل إليها أو تبحث عن بدائل.

وإن دولا مثل الصين والهند لم تصل بعد إلى ذروة استهلاكها من الخام، ولا يزال معدل استهلاك الفرد فيها من النفط أقل بكثير من معدلات البلدان الغربية، ولكن الفجوة تضييق كل عام.

ويتوقع خبراء اقتصاديون أو التناقض بين ارتفاع الطلب وتراجع الأسعار لن يدوم طويلا، فيرون أنه عندما يصحح السوق وضعه، ستحدث تداعيات خطرة خاصة في البلدان التي يوشك النفط فيها على النضوب.[1]

المطلب الثالث: مفهوم سعر النفط

يعرف سعر النفط على أنه: "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية ...إلخ.[2]

وهناك عدة أنواع لأسعار النفط هي:[3]

- الأسعار المعلنة.
- الأسعار المتحققة.
- أسعار الإشارة.
- سعر التكلفة الضريبية.
- السعر الفوري.

[1] هاشم علوان حسين. عبد الله محمد جاسم، مرجع سابق. ص311.

[2] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983ص196-199.

[3] بورحلي خالد، الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات الدول العربية وخصائص أسواق النفط، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2014.

ويرجع سبب اختلاف أسعار النفط في العالم إلى اختلاف درجة الكثافة النوعية، بحيث انه كلما كانت درجة الكثافة النوعية للنفط تكون القيمة السعرية له مرتفعة، والعكس صحيح.[1]

المطلب الرابع: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية

تتحدد أسعار النفط في الأسواق العالمية بناءا على محددات الطلب البترولي والعرض البترولي بالإضافة إلى عوامل أخرى.

1. مفهوم مؤشر أسعار النفط:

كان سعر البترول ومازال أهم محاور الصراع بين الدول المصدرة والمستوردة والشركات البترولية، حاول كل قطب من أقطاب الصراع صياغة أسعار البترول على حسب أولويات المصالح بعد فترة طويلة من احتكار "ديناصورات النفط" الشركات العالمية على أسعار البترول.

ويبقى سعر البترول من أكثر المواضيع المثيرة للجدل والمحاطة بالغموض والسرية فهو يرتفع بسرعة مخيفة ويتهاوى بسرعة مخيفة أيضا، وقد يكون في ارتفاعه مشكل للدول المصدرة قبل المستوردة كانت حرب 1973نقطة تحول صامتة في تغيير قواعد وسياسات تسعير البترول، لهذا سنحاول التطرق إلى أسعار البترول قبل وبعد الحرب 1973.

- مرحلة قبل عام 1973: وهي الفترة التي تميزت بثلاث مراحل هي:

أ. مرحلة نظام نقطة الأساس الوحيدة بخليج المكسيك: وفيها كانت الأسعار المعمول بها في الخليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة وقد كرست اتفاقية "كناكري" في سبتمبر من عام 1928 هذا النظام والتي أكدت على أن أسعار البترول في أي مكان من العالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، وبصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول وتكاليف استغلاله،[2] وقد حقق هذا النظام إلى حد كبير مأرب الشركات الكبرى وخدم المصالح الأمريكية، واستخدم هذا السعر كأداة لتحقيق السيطرة المطلقة على أسواق النفط.

ب. مرحلة نظام نقطتي الأساس: انتبهت البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وأمام ضغوطات الحكومة البريطانية على الشركات العالمية التي لم تجد أمامها غير الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثابتة لتسعير البترول، وثم اتخاد نقطة "عبدان" بإيران في نفس مستوى السعر في الخليج المكسيك، ولم يمضي وقت حتى طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من

[1] بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية Var، مذكرة ماجستير غير منشور ص9-11.

[2] صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، ط9، دار مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، 2002-2003، ص 248.

الشركات البترولية العالمية بتحديد سعر الأساس انطلاقا من "رأس تنورة" بالسعودية في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك، خدم لمصالحها بفعل تزايد صادراتها بالمنطقة، ومنذ ذلك الحين أصبح للبترول نظام سعر نقطتي الأساس.

ج. مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار: أمام دخول العملاق السوفياتي إلى الأسواق البترولية وتزايد إنتاج الشركات المستقلة، وتراجع السيطرة الاحتكارية للشركات العالمية، ومع تزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة والذي أدى إلى إدراك حجم الثروة النفطية والمطالبة بحق المشاركة في تسعير البترول لاسيما بعد وصول بالدول المنتجة إلى إنشاء منظمة "الأوبك" والذي كان الهدف من وراءها منع أسعار البترول من الانخفاض.

- تسعيرة البترول بعد عام 1973: لم تكن حرب أكتوبر حرب ضد إسرائيل فحسب وإنما كانت أيضا حربا لإعادة سيطرة الدول المنتجة للبترول على ثرواتها حتى لقبت "بحرب تأميم أسعار البترول".

وانتهجت فيها كل الدول أعضاء الأوبك سياسة إعادة تسعير البترول، ليتحقق بذلك قرارات في غاية الأهمية أولهما رفع السعر وثانيها إلغاء مبدأ التفاوض على الأسعار مع الشركات العالمية، وعلى أساس تطورات كثيرة ثم إعادة صياغة مفهوم السعر، حيث تم الربط بين الشعر المعلن وبين سعر السوق حيث يتم تغيير لأول تبعا للثاني وفقا لقانون العرض والطلب حرب أكتوبر 1973 وقوة الدول المنتجة في اتخاذ قرارات مهمة كانت كافية لإنهاء زمن البترول الرخيص لينهي معه صفحات طويلة من احتكار الشركات العالمية.

2. محددات العرض البترولي والطلب البترولي في السوق النفطية.

تتحدد أسعار النفط في السوق النفطية بناءا على العرض البترولي والطلب البترولي.[1]

2.1. الطلب البترولي ومحدداته:

- مفهوم الطلب البترولي: يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة مند سعر معين وخلال فترة زمنية محدد بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية واستهلاكية.

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية المتزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدة سواءا في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية، ويعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات

[1] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد 1992، ص320ديق محمد عفيفي، تسويق البترول، الطبعة التاسعة، مكتبة عين شمس، الاسكندرية، 2003/2002، ص248.

النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.

- محددات الطلب البترولي في السوق النفطية: يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية إلى عوامل نجد منها:[1]

أ. النمو الاقتصادي العالمي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7% عام 2000 ليرتفع إلى 5.9% عام 2004.

ب. الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للشارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من أي نقص في الإمدادات ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول انقطاع امدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الأرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاك وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز 3 أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.

ت. المناخ: يلعب المناخ دور ا هاما في تحديد طلب البترولي، قيود الشتاء الشديدة يؤدي إلى الاستهلاك المتزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف انتاجها حسب الفصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.[2]

ث. **النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى التوسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة

[1] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد 1992، ص320

[2] ضياء مجيد الموسوري، ثورة أسعار النفط. ديوان المطبوعات الجامعية 2005، ص29.

النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 205 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد السمكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالي 200 مليار برميل نفط بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية عوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18 % من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70 % من البترول العالم أما بقية السكان العالم والذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم.

ج. أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها للسعر البترول وبالتالي عدم انقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من خلال محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية، والطاقة الذرية، تتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف انتاجها وتطلبها لمهارات فنية والتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدم لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي وضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط.[1]

ح. العرض البترولي ومحدداته.

- مفهوم العرض البترولي: يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة وعرض بترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرض عليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في ومن محدد ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.
- محددات العرض البترولي في السوق النفطية:

توجد العديد من العوامل والأسباب تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد:

[1] صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000.من الموقع التالي Www.moenr.gov are اطلع عليه بتاريخ:2021/05/25.

أ. الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت احتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانيات على زيادة في الإنتاج، أما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

ب. السعر تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المقروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

ت. المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن مكامن البترولية وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات النفطية جديدة تساهم في رفع مستوى عرض الكلي للبترول.

ث. المصادر البترولية للنفط وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

ج. الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة احتلالات بدءا من الازمة النفطية الأولى سنة 1980 ومع بداية الألفية أصبح النفط هدف للهجوم بعد أن كان وسيلة، 1973 ثم 1979 للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا ثم أزمة 2008 بالإضافة إلى الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول ابتداءا من سنة 2014.

ح. السياسة النفطية للدول المنتجة: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط، ويمكن اختصارها في الآتي:

- ❖ سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.
- ❖ سياسة تغليب السوق (1986-1999): تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزياد العرض دون خلق التوازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها في بداية الثمانينات.

- ❖ سياسة تثبيت الأسعار ابتداءا من عام 2000: تجمع هذه السياسة بين السياستين حسب وتيرة ارتفاع السابقين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول OPEC حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500ألف برميل يوميا.

المطلب الخامس: آثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي وآفاقها

1. الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط.

ينعكس ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدولة المستوردة كما يلي:

1.1. آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:

تتلخص أهم الآثار في:

- زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد: حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 إلى 167 مليار دولار عام 2001 وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول، وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليا دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.[1]

[1] كامل بكري وآخرون، الموارد اقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1986، ص223.

2.1. آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية:

تتلخص آثار ارتفاع الأسعار على هذه المجموعة فيما يلي:

- زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البترولية.
- احتواء الفوائض المالية النفطية: إذ أن معظم هذه الفوائض تتسبب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد والسلع المصنعة والتجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية. ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول من استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

3.1. آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول:

تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في:

- تفاقم عجز موازين دفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.
- زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبئ خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.
- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أم هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم المشروعات.

1. الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط:[1]

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

تتلخص هذه الانعكاسات في:

- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي: انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة وبصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار

[1] أحمد منذر، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990، ص193.

دولار سنة 1980 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة، ولقد ترتب على ذلك انخفاض الانفاق العام لهذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض، وتراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981.
- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية واطالة عمر البترول لديها.
- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد إنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه الكلي على انتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

1.2. آثار انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية:

تتمثل أهم آثار الانخفاض في:

- انخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.
- تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.
- انخفاض الصادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.
- تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.

2.2. آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول:

تتمثل هذه الآثار في:

- انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد.
- انخفاض من أعباء الديون الخارجية.

- تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستنخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول.
- انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.
- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

1. تداعيات انخفاض أسعار النفط:[1]

وفقا للأهمية الكبيرة التي يحتلها النفط على صعيد الاقتصاد العالمي فإن حدة الاتجاه الحالي لأسعار البترول وانخفاضها الكبير له تداعيات هامة لا يستهان بها أو التقليل من شأنها سواء على الصعيد الصناعي والتقني على حد سواء والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- فيما يتعلق بالتداعيات الاقتصادية فإن هذا الحدث يمثل نوعا من تحويل الثروة من الدول المنتج وإلى الدول المستهلكة للنفط، هذا التحويل يقدر حتى الآن بما يتجاوز 1.3 تريليون دولار سنويا.
- أن هذا الانخفاض اتهام في أسعار النفط من شأنه أو يفترض أن يساعد على سرعة نمو وتعافي الاقتصادي العالمي، كذلك فإن هذا الانخفاض يتوقع أن يكون في صالح الدول لمستوردة للنفط والتي ستشهد تحسنا ملموسا في فاتورة استيرادها من المنتوجات النفطية.
- على صعيد التداعيات المالية فهي بدون شك كبيرة جدا، فمن ناحية أن ميزانيات الدول المنتجة للنفط ستخضع لإعادة نظر بما يشمل خفض النفقات ليس بالضرورة النفقات الجارية التي في الغالب يصعب التراجع فيها لكن المرجح، كما هو معتاد أن يكون ذلك على حساب النفقات الرأسمالية التي هي في الأصل تمثل النسبة الأقل في الميزانية وإن كانت ضرورية مطلوبة.
- من التداعيات المالية الأخرى هو احتمال تدني التصنيف الائتماني لبعض الدول المنتجة للنفط والتي قد لا تكون مراكزها المالية بالقوة المطلوبة، الأمر الذي سوف يرفع من تكاليف افتراضها، خاصة أن احتمال لجوئها للاقتراض مجددا فمن هذه الظروف هو احتمال مرجح، هذا الأمر في الواقع لا يقتصر على الدول ولكنه ينسحب أيضا على شركات النفط وخاصة تلك العاملة في مجال النفط الصخري والتي توسعت اعتمادا على الاستدانة والاقتراض.
- تأثر المصارف التي أقرضت هذه الشركات البترولية خاصة إذا وصلت هذه الشركات بسبب تدهور أسعار النفط إلى مستوى تعجز فيه عن تسديد التزاماتها المالية أو في حالة

[1] مقال بجريدة الوطن تم نشره بتاريخ :2014/12/10. متاح على الرابط: http://www.alwatannews.net/.

وصولها إلى حافة الإفلاس على ضوء استمرار هذا التطور الذي حسب ما يبدو غير محسوبة.

- إن التداعيات الفنية والصناعية الخاصة بقطاع وسوق النفط هي في المحصلة التي سوف تحدد التوازن واستقرار أسعار النفط، إن حيث في المعتاد تقوم "الأوبك" أول هذه التداعيات هو ما شاهدناه من تغيير ملحوظ في سياسة واستراتيجية منظمة الدول المصدرة للبترول هذه المنظمة بتخفيض انتاجها من النفط لرفع الأسعار إلى ما كانت عليه، لكننا هذه المرة وجدنا المنظمة تتبع استراتيجية مختلفة لكنها مبررة قائمة على ترك السوق من خلال العرض والطلب أن يقوم بتحديد السعر المناسب.

لقد ضحت المنظمة ولفترة طويلة من أجل استقرار أسواق النفط بالرغم من أن لديها ميزة نسبية على غيرها من المنتجين الذين ليسوا بالضرورة الأكفاء أو الأقل تكلفة، الأمر الذي شجع كثيرا من المنتجين الهامشيين على دخول سوق النفط ومنافسة دول منظمة "الأوبك" وأخذ حصة متزايدة من سوق النفط على حساب الأوبك أن الاستراتيجية الجديدة للمنظمة سوف تعيد الأمور إلى نصابها وتحفظ للمنظمة حصتها العادلة من السوق النفط، هذا إضافة إلى استبعاد المنتجين الأكثر كلفة في هذا القطاع، تواجه المنظمة في هذه الاستراتيجية هي إلى الرأي حد يمكن لجميع أعضاء المنظمة التماسك والصمود في الموقف خاصة أن بعض الأعضاء في حالة مالية صعبة مثل إيران، العراق، فنزويلا.

وهناك أيضا احتمال بأن تكون هذه الاستراتيجية في صالح منافسي الأوبك وبالذات الشركات العاملة في النفط الصخري، حيث من شأن هذه الاستراتيجية وإن أدت إلى ضغوط كبيرة على هذه الشركات إلى الحد الذي يمكن أن يخرج بعضها من السوق إلا أن مثل هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التحسن في تكنولوجيا النفط الصخري، حيث من شأن هذه الاستراتيجية وإن أدت إلى ضغوط كبيرة على هذه الشركات إلى الحد الذي يمكن أن يخرج بعضها من السوق، إلا أن مثل هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التحسن في التكنولوجيا النفط الصخري، وبالتالي إمكانية استمرار الإنتاج في هذا القطاع بتكاليف أقل.

- إن التقديرات تشير إلى أن سوق النفط يعاني من الوقت الحالي من فائض في حدود مليون إلى مليون ونصف برميل في اليوم، وهذا الفائض راجع أساسا إلى عاملين: الأول هو زيادة المعروض من النفط والثاني يرجع إلى ضعف الطلب بسبب تدني الأوضاع الاقتصادية في كثير من دول العالم وخاصة دول الأوروبية والصين وغيرها تعاني من ضعف معدلات النمو الاقتصادي.

وسواءا تعلق الأمر بالمعروض أو بمستوى الطلب على النفط فكلا الأمرين لا يبدوان أنهما أمور قابلة للحل في المدى القصير، حيث أن العملية حسب ما يبدو تحتاج لبعض الوقت لإعادة هيكلة السوق النفطية وفقا للمستجدات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية إلى أن تصل إلى تلك المرحلة فإن سوق النفط سيظل خاضعا لضغوط تصحيحية تعيد في النهاية إلى السوق التوازن المنشود.

1- توقعات أسعار النفط المستقبلية (2021-2035):

تطمئن الوكالة الدولية للطاقة المستهلكين بأن التراجع الحاد في أسعار النفط، لن يدوم وستعاود الأسعار الارتفاع بشكل كبير بحلول عام 2021، وقالت في تقاريرها الأخيرة إنها تتوقع تعافي أسعار النفط قبل نهاية هذا العام.

وتشير إلى أن التعافي سيتبعه صعود حاد نتيجة تناقص المعروض من النفط بسبب تراجع الاستثمارات المنتجين هذا القطاع الذين يعانون هبوط الأسعار في وقت الحالي إذ بلغ سعر خام برنت أدنى مستوى في 13 سنة الماضية عند 28.88 دولار للبرميل.

وتؤكد الوكالة تعافي سعر خام بعض الشيء برنت بواقع 4.9 في المئة لتصل إلى 34.62 دولار للبرميل. إن هناك عدة عوامل حددت أسعار النفط في المستقبل في عام 2018 وهي: مدى نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي نمو الطلب العالمي على النفط "لكن بما أن الاكتشافات والمصادر الجديدة من النفط التقليدي قد تكون ضئيلة سيبقى النفط غير التقليدي وإمكانية انتشار استخراجه حو العالم هو عامل الرئيسي في تحديد أسعار النفط العالمية في السنوات العشر المقبلة"

وهناك صعوبة إمكانية معرفة اتجاهات الأسعار المستقبلية دون الرجوع إلى حالة انتاج الزيت الصخري موضحا أنه بعض الدراسات تفيد بأنه بحلول عام 2095 سيكون معدل إنتاج الزيت الصخري بين 10 إلى 14 مليون برميل يوميا ما يمثل حوالي 12% من الإنتاج العالمي الكلي للنفط.

ويلفت الى أن هناك توقعات بأن تنخفض أسعار النفط بحلول 2025 إلى 97 دولارا للبرميل بسبب زيادة الإمدادات من المصادر التقليدية وغير التقليدية موضحا أن بعض الدراسات إشارات إلى أن الزيت الصخري سيؤدي إلى انخفاض أسعار النفط العالمية التي قد تصل إلى 80 دولار للبرميل.

ويؤكد التقرير أن هناك تباين في الآراء حول توقعات أسعار النفط المستقبلية ولكن يبقى مستوى 80 دولارا للبرميل هو السعر الأقرب للمتوسط المتوقع خلال السنوات المقبلة.

وفي ظل الظروف الراهنة يصعب توقع مستوى أسعار النفط مع استمرار الصراعات الدولية والمشاكل الداخلية في بعض الدول النفطية مثل ليبيا، نيجيريا، العراق، سوريا. وستظل الأسعار المستقبلية للنفط رهينة بقدر العالم على تلبية نمو الطلب العالمي على النفط، وتبقى محكومة بمدى التوازن بين العرض والطلب على النفط مصدر الطاقة الأول في العالم.

المطلب السادس: ديناميكية تطور أسعار النفط وتأثيراتها على الدول المصدرة

1. تطور أسعار البترول خلال الفترة (1986-2015):[1]

الأزمات صفة ملازمة للصناعة البترولية، إذ أن الارتفاع المتسارع الذي أصاب أسعار البترول في مرحلة الطفرة البترولية حيث اتخذت اتجاها تصاعديا في السوق العالمية منذ أكتوبر 1973 إلى غاية 1982 قد جعل انخفاضه يسير بنفس الوتيرة التي ارتفع بها حيث كانت سنة 1983 بداية للتحولات أخرى شهدت فيها أسعار البترول بداية التراجع والانخفاض إلى أن انهارت سنة 1986 لتتوالى بعدها الأحداث والتغيرات مبرزو أزمات حادة في الاقتصاد البترولي طالت تداعيتها العالم بأسره.

2. تطور أسعار البترول خلال الفترة (1986-1989)

تمتد هذه المرحلة بين 1986 التي عرفت فيها أسعار النفط انخفاض حاد وبين 1989 أي قبل اندلاع حرب الخليج الثانية التي شهدت انخفاضا في العرض النفطي بسبب غياب النفط العراقي والكويتي عن السوق بفعل ظروف هذه الحرب، كما يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا حيث كانت سنة 1981 تقدر ب 32.51 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة (فترة الثمانينات) أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عديدة لحسابات سياسية واقتصادية فصعدت الأسواق الفورية والآجلة، (البورصات البترولية) إلى مرتبة متزايدة والشكل الموالي يوضح تطور أسعار سلة خامات الأوبك خلال الفترة (1980-1989).

[1] محمود مليك، عفصي توفيق، زيتوني كمال. ديناميكية تطور أسعار البترول وتأثيراتها على الدول المصدرة خلال الفترة (1986-2015). المؤتمر العلمي الدولي حول الاقتصاديات النفطية العربية. ص09.

الشكل رقم (03): يوضح تطور أسعار سلة خامات الأوبك خلال الفترة (1980-1989).

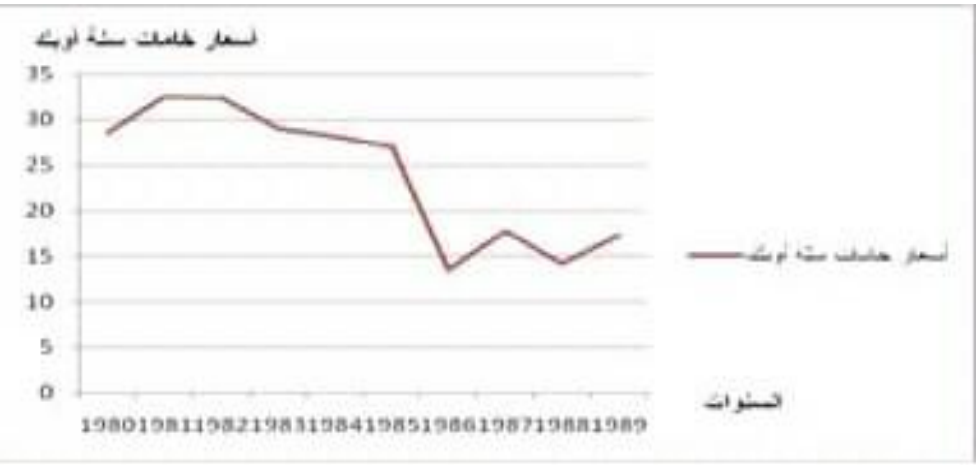

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على: opec, Annual statistical beletin 2004, p125.

إن سعر النفط الخام بدأ في التراجع بمقدار 3.34 دولار للبرميل ليهبط من 32.38 دولار للبرميل إلى أن يبلغ 28.2 دولار للبرميل في سنة 1985 وفي عام 1986 تدهورت أسعار البترول الخام بشكل ملحوظ إلى 13.53 دولار للبرميل أي بفارق حوالي 19 دولار للبرميل عن أسعار سنة 1982.

منذ أن قررت منظمة الأوبك خفض الإنتاج والالتزام بسقف قدره 16.8 مليون ب/ي ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ حتى بلغت 17.73 دولار للبرميل سنة 1987 ثم عادت وتراجعت إلى 14.24 دولار للبرميل سنة 1988 نتيجة لضعف الطلب العالمي ووفرة المخزون النفطي في الدول المستهلكة بالإضافة إلى اعتدال الطقس خلال فصل الشتاء تلك الفترة.

3. تطور أسعار البترول خلال الفترة (1990-1998)[1]

تعرضت السوق البترولية في بداية التسعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي وقعت على إثر الغزو العراقي للكويت عجل بانخفاض الأسعار إل ما كانت عليه قبل الأزمة.

والشكل الوالي يوضح تطور أسعار سلة خدمات الأوبك خلال الفترة (1990-1998).

[1] محمود مليك، عفصي توفيق، زيتوني كمال. المرجع السابق. ص10.

الشكل 04: يوضح تطور أسعار سلة خدمات الأوبك خلال الفترة (1990-1998).

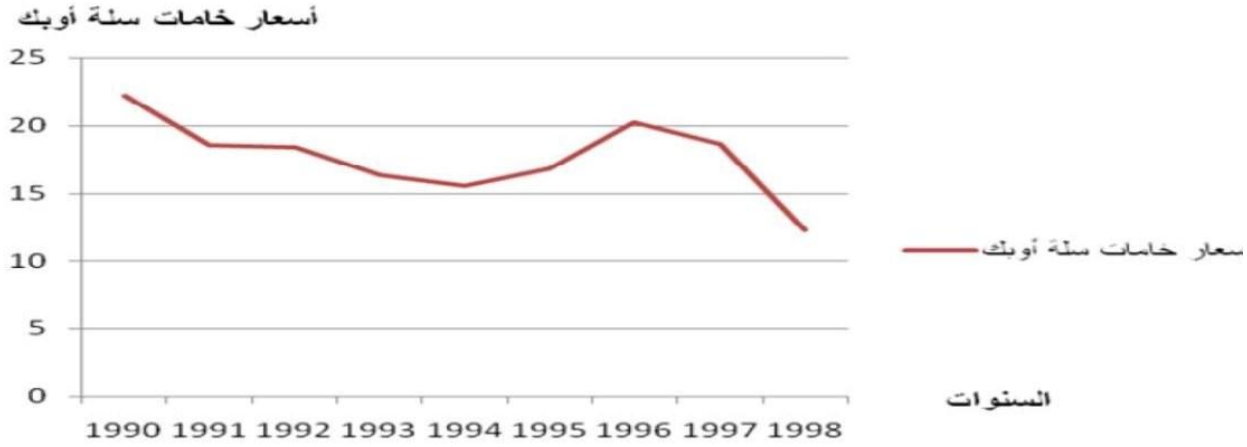

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على: opec, Annual statistical beletin 2004, p125.

تميزت الفترة بين جانفي وجويلية عام 1990 بزيادة حصص الإنتاج لدى الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، ففي حين انه كان مقررا أن يبلغ حجم الإنتاج خلال السداسي الأول من 1990 مقدار 22.1 مليون ب/ي. فإن حجم الإنتاج المحلي تعد سقف 23.4 مليون ب/ي، مما دفع بالأسعار إلى الانخفاض والمخزون الاستراتيجي لدى الدول المستهلكة بالارتفاع، وقد حصل اختلاف بين وجهات نظر الدول منظمة الأوبك حيث:

- يرى الفريق الأول بأنه من الضروري أتباع سياسة نفطية طويلة الأجل، فهي تعمل على رفع أسعار النفط في المدى الطويل من خلال الحفاظ على الاستقرار في السوق النفطية والرفع التدريجي للأسعار، والبلدان التي تشجع هذا الطرح هي الدول الخليجية ذات الكثافة السكانية المنخفضة والاحتياجات المالية النسبية والاحتياطات النفطية الكبيرة وتكاليف الاستخراج المتدنية، ولذلك كانت أو لمن تعدى على سقف الإنتاج.
- يرى الفريق الثاني ضرورة تشجيع سياسة نفطية قصيرة الأجل، فهي تعمل على رفع الأسعار النفط في المدى القصير حتى تتقارب مع أسعار البلدان ذات كثافة سكانية مرتفعة واحتياجات مالية كبيرة واحتياطات نفطية نسبية كالجزائر وفنزويلا ونيجيريا والعراق، وهذا الأخير هو الذي اتهم المجموعة الأولى خاصة الكويت بالتسبب في انخفاض الأسعار، ثم اختلالها في أوت 1990.

وفعلا مع بداية أزمة حرب الخليج الثاني ارتفعت الأسعار إلى مستوى لم تعرفه منذ 1985 حيث بلغت في سنة 1990 مقدار 22.26 دولار للبرميل بعدما كانت تقدر ب 17.31 دولار للبرميل سنة 1989 وذلك لاختلال العرض الناجم عن توقف انتاج النفط العراقي والكويتي والذي قدر ب

4.7 مليون برميل يوميا، لكن سرعان ما انخفضت مجددا ابتداء من النصف الثاني من سنة 1991 بعد أن رفعت منظمة الأوبك سقف الإنتاج من 22.25 مليون ب/ي سنة 1911 إلى 1385 ب/ي سنة 1992.

في سنة 1993 تجاوزت إيران ونيجيريا حصصها الإنتاجية، وعادت الكويت إلى الإنتاج بعد انقطاع من السوق النفطية العالمية فانخفضت الأسعار إلى 16.33 دولار للبرميل، وعلى العموم فإن الفترة 1996-1992 عرفت تدنيا في أسعار النفط صعودا ونزولا دون أن يشكل ذلك أزمة نفطية جديدة حتى العام 1998 أين وقعت أسوء أزمة نفطية.

في بداية العام 1998 بدأت تظهر على اقتصاديات العالم كافة وعلى السوق النفطية على وجه الخصوص آثار الأزمة المالية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا، حيث انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها لم تعرفه حتى في أزمة 1986ووصلت إلى 12.28 دولار للبرميل.[1]

وتتلخص أهم أسباب الأزمة البترولية فيما يلي:

- الانكماش الذي مس اقتصاديات دول النمور الآسيوية جراء الأزمة المالية، وعدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها، خاصة ضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية والمصرفية، وتعثر العديد منها مما أدى إلى إفلاسها، فانخفض النمو الاقتصادي لليابان والنمور الآسيوية حيث انتقل من 6.2% سنة 1997 إلى 4.6% سنة 1989 وانعكس ذلك على نقص غفي استهلاك الطاقة وخاصة البترول وبالتالي انخفاض الطلب في دول الجنوب شرق آسيا إلى 2.5 % في نقابل 5.3% سنة 1997.
- تجاوز بعض الدول الأعضاء في منظمة الأوبك حصتها من إنتاج البترول بسبب مشاكلها الإقتصادية وإعطاء أوبك الصفة الرسمية لهذه الزيادات في مؤتمر جاكارتا المنعقد في 30 نوفمبر 1997 بزيادة تقد ب 2.5 مليون ب/ي.[2]
- عودت العراق إلى الإنتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغداء، فهذا البرنامج لا يحدد الكمية بل يحدد قيمة البترول مقابل الغداء. وقد قدرت الصادرات العراقية خلال الفترة من 26/ 11/ 1998 حتى 12مارس 1999 ب 203.4 مليون دولار.[3]

[1] محمود مليك، عفصي توفيق، زيتوني كمال. المرجع السابق. ص11.

[2] نفس المرجع. ص11.

[3] نفس المرجع. ص11.

4. تطور أسعار البترول خلال الفترة (1999-2010).

عرفت أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 تطورا كبيرا واتجاها تصاعديا نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت بشكل كبير في التأثير على مستويات الأسعار وأهمها أحداث 2001/09/11 والتي استهدفت من خلالها برجي التجارة العالمية في نيويورك، وكذا الحرب على العراق سنة 2003، وتداعيات أزمة الرهون العقارية في و. م. أ سنة 2007 والأزمة المالية العالمية سنة 2008.

والشكل الموالي يوضح تطور أسعار سلة خامات الأوبك خلال الفترة (1999-2010).

الشكل 05: يوضح تطور أسعار سلة خامات سلة الأوبك خلال الفترة (1999-2010).

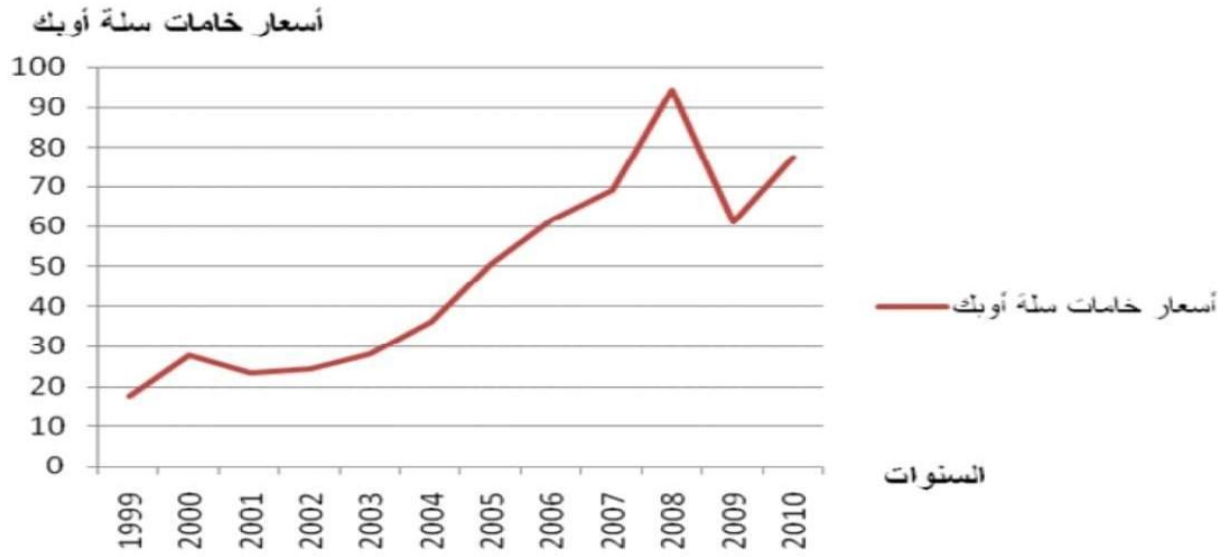

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على: opec, Annual statistical beletin 2004, p125.

فاقت أسعار النفط لخامات سلة أوبك سقف 20 دولار للبرميل ابتداءا من الربع الثالث لسنة 1999 واستمرت في الارتفاع سنة 2000 حيث حدد دول الأوبك سياسة جديدة لتحقيق سعر مستهدف لسلة خاماتها يقدر ب 25 دولار للبرميل من خلال الإدارة المستمرة للإمدادات بتخفيض الإنتاج بمقدار 500ألف ي/ي في حالة انخفاض الأسعار إلى أقل من 22 دولار للبرميل وزيادته بنفس القيمة في حال تجاوزت الأسعار سقف 28 دولار للبرميل.

شهد العام 2001 انخفاض في أسعار الأوبك نسبة 16 % مقارنة بمستويات عام 2000 وكان لقرارات تخفيض الإنتاج التي أقرتها المنظمة والتي وصلت في مجملها إلى 3.5 مليون ب/ي أثر فعال في الحيلولة دون انهيارها إلى المستويات التي شهدتها عام 1998 وبداية 1999 إلا

أن بلغت 17.6 دولار للبرميل في نهاية العام مقارنة بمستواه البالغ 24.4 دولار للبرميل في الأسبوع الذي يسبق الأحداث، لتقرر المنظمة في 14 نوفمبر 2001 لتخفيض الإنتاج بمليون ونصف مليون برميل في اليوم ابتداءا من الفاتح جانفي 2002 شريطة التنسيق بين الدول غير الأعضاء في المنظمة لاتباع نفس السياسة البترولية لدفع الأسعار إلى الارتفاع من جديد، وهو ما تحقق فعلا حيث أخذت أسعار الأوبك في الارتفاع مطلع سنة 2002،[1]لتستقر فمن النطاق السعري (22-28دولار للبرميل)، ابتداء من شهر مارس، ليبلغ متوسط السعر 24.36 دولار للبرميل مقارنة ب 23.12 دولار للبرميل عام 2001.

شهدت أسعار سلة أوبك خلال عام 2003 ارتفاعا في مستوياتها بنحو 3.74 دولار للبرميل أي بنسبة ارتفاع بلغت 16% مقارنة بعام 2002 ليصل معدل السعر إلى 28.1 دولار للبرميل متخطيا بذلك الحد الأعلى نطاق السعري المحدد من قبل المنظمة وهو 28 دولار للبرميل، وقد أثرت الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والاضطرابات السياسية في فنزويلا وتوترات القبلية في نيجيريا تأثيرا كبير على السوق البترولية حيث انخفض المعروض النفطي لمنظمة الأوبك ب 300 ألف برميل يوميا.

عرف العالم صدمة بترولية أخرى بدأت منذ سنة 2004 حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 36.05 دولار للبرميل، متأثرا بجملة من الأحداث التي عززت ذلك الارتفاع المتواصل، فقد توقف الإنتاج الروسي نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس البترولية، مما جعل الدول الصناعية تقوم بزيادة طلبها من الشرق الأوسط حتى بلغ إنتاج الأوبك 30 مليون برميل في اليوم، ومع ذلك لم تكن قادرة على مجارات الطلب العالمي على البترول الذي ارتفع بالموازنات مع ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي.

وفي سنتي 2005- 2006 واصلت الأسعار البترولية مسارها التصاعدي حيث وصل برميل سلة أوبك 50.64 دولار عام 2005 ليرتفع إلى 61.8 دولار عام 2006 متأثرا في ذلك بالتوترات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرف الأوسط والمتمثلة في الملف النووي الإيراني، والتدهور المستمر للوضع الأمني في العراق، العدوان على لبنان، بالإضافة إلى الاضطرابات وأعمال القدف في نيجيريا، كما ساهم في ذلك الارتفاع التوقعات غير المبرمجة في الإنتاج خلال عام 2006 والتي من أهمها:[2] إعلان شركة البترول البريطانية "بريتيش بيتروليوم" إغلاق طاقة

[1]محمود مليك، عفصي توفيق، زيتوني كمال. المرجع السابق. ص12.

[2]المرجع نفسه. ص13

400 ألف ب/ي من إنتاج حقل "برودبي" في ألاسكا بهدف اجراء عمليات صيانة للأنابيب بالإضافة إلى موجات البرد التي اجتاحت أوروبا والتي أدت تعطيل جزء ن الإنتاج الروسي.

شهد عام 2007 ارتفاع مستمرا للأسعار التي بلغت مستويات غير مسبوقة وخاصة خلال النصف الثاني من السنة، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز ال 20 دولار للبرميل في مطلع شهر نوفمبر وقد كانت درجة تقلب هذه السعار عالة حتى وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 3 دولار للبرميل ما بين يوم وآخر.

شهدت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاع في مستوياتها خلال عام 2008 بمقدار 25 دولار للبرميل أي بنسبة 36.2% مقارنة بمستويات عام 2007حيث بلغ معدل سعر الفوري لسلة أوبك 94.1 دولار للبرميل مقارنة ب 69.1 دولار للبرميل عام 2007.

لكن شهدت أسعار النفط في سنة 2009 انخفاض في المعدل السنوي لأول مرة منذ سنة 2001حيث وصلت إلى 31.06 دولار للبرميل متأثرة في ذلك بانخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي ليصل إلى مستويات تفوق معدلاتها خلال 5 سنوات سابقة وتعكس حركة المعدلات نص السنوية التقلبات التي شهدتها أسعار النفط حيث مالت تارة نحو الارتفاع أو أخرى نحو الانخفاض فقد وصل معدل سلة أوبك إلى 50.7 دولار للبرميل خلال النصف الأول من عام مشكلا انخفاض بنحو 32.3دولار للبرميل أي ما يعادل 39% بالمقارنة مع نصف الثاني من العام السابق وانخفاض بنسبة 51.8 % مقارنة بالنصف الأول من سنة 2008 أما خلال النصف الثاني من عام 2009 فقد ارتفعت الأسعار بنحو 20.3 دولار للبرميل أي بنسبة 40 % مقارنة بالنصف الأول منه، وهو يمثل انخفاض بنحو 12 دولار للبرميل أي بنسبة 14.5 % مقارنة بالنصف المنظر من العام السابق.

أما في سنة 2010 فقد كان للتعافي النسبي للاقتصاد العالمي من تأثيرات الأزمة المالية العالمية والذي سجل نموا مقبولا بلغ نحو 3.9% أثره الإيجابي على الاستقرار النسبي لأسعار النفط ضمن نطاق مقبول من المنتجين والمستهلكين، وقد انعكس ذلك إيجابيا على أسواق العرض والطلب والاستهلاك وذلك بفضل انتعاش وتيرة النمو الاقتصادي العلمي سواء في البلدان الصناعية التي شهدة عودة للنمو ولو بنسبة 2.8% وفي البلدان النامية الآسيوية التي بلغ معدل النمو فيها 9.4% ومن ضمنها الصين التي لامس نموها الاقتصادي 10% بالإضافة إلى نسبة نمو تقدر ب 5.7% في أمريكيا اللاتينية، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الطلب العالمي على المادة النفطية بنسبة 3.23% وبالتالي عودة ارتفاع الأسعار إلى 77.45 دولار للبرميل.[1]

[1] محمود مليك، عفصي توفيق، زيتوني كمال. المرجع السابق. ص14.

5. تطور أسعار البترول خلال الفترة (2011-2015):

لقد شهدت أسعار البترول خلال الفترة الممتدة بين (2011-2015) تباينا فخلال سنوات 2011-2012-2013 شهدت أسعار البترول استقرار نسبي بسبب ارتفاع الطلب العالمي وانخفاض حصص إنتاج دول الأوبك وخاصة بعد الحرب على ليبيا وسوريا.

لكن عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ خمس سنوات فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاءلت سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور المنتجات البديلة للنفط، وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.[1]

[1] محمود مليك، عفصي توفيق، زيتوني كمال. المرجع السابق. ص14.

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسات على دراستنا في كونها اقتصرت على دراسة أثر التغيرات أسعار النفط على صناديق الاستثمار الوقفية فقط، إذ أن نتطرق ونذكر بعض الدراسات المتشابهة في كل متغير.

المطلب الأول: دراسات سابقة للمتغير الأول.

الدراسة الأولى: دراسة الباحثتين أمو قياس أمال وفرحون سماح بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على صناديق الثروة الصيادية –دراسة تحليلية لصندوق ضبط الإيرادات الجزائر 2000-2014، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2016-2017، وقد توصلت إلى الباحثين إلى نتائج مهمة، حيث تختلف هذه الدراسة على دراستنا في كونها اقتصرت على دراسة أثر تغيرات أسعار النفط على صناديق الاستثمار الوقفية فقط. أهم نتائج في هذه الدراسة ما يلي:

- يعتبر النفط من الموارد الاقتصادية الهامة لنا يتميز به من وفرة نسبية عالمية لدى العديد من الاقتصاديات العالمية، كما يمتاز بضعف تكلفته في ظل ارتفاع تكاليف مصادر الطاقة البديلة.
- تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبرى سواء على المستوى العالمي أو المحلي، خاصة بالنسبة للدول التي ترتكز اقتصادياتها بشكل أساسي على العوائد النفطية.

الدراسة الثانية: دراسة الباحثين بوكرزية مختار وجبور صادق بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر لفترة (1995-2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016/2017، وقد توصل الباحثين إلى نتائج مهمة أهمها ما يلي:

- إن التقلبات المفاجئة والظرفية في أسعار النفط تخلف وراءها أثار عميقة يصعب تصحيحها في المدى القصير في ظل غياب السياسية الفعلية الرامية إثر إخراج البلاد من التبعية.
- رغم كل هذه الآثار التي تخلفها وخلفتها تقلبات بأسعار النفط ورغم تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا القلاع أن أمام القطاع عدة فرص بديلة كالاستثمار في القطاعات المتجددة.

الدراسة الثالثة: دراسة الباحثة بشباب سيهام بعنوان تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة–دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980–2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2018–2019، وقد توصلت الباحثة إثر نتائج مهمة أهمها ما يلي:

- تعتبر السوق العالمية للنفط سوق فريدة من نوعها والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على الأسعار النفطية.
- يحتل قطاع النفط مكانة هامة في اقتصاديات الدول العربية النفطية

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول المتغير الثاني

الدراسة الأولى: دراسة الباحثة جعفر سمية بعنوان: دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة فرحات عباس سطيف(1)، 2014/2013، وقد توصلت دراسة الباحثة إلى نتائج مهمة من أهمها ما يلي:

- تعمل الصناديق الوقفية على تمويل التنمية المستدامة، ومحاربة الفقر والبطالة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، وتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تمويل مختلف القطاعات المهمة داخل المجتمع كالصحة والتعليم وغيرها.
- تقوم فكرة الصناديق الوقفية على اشتراك جميع فئات المجتمع في عملية التنمية واشتراك مؤسسات العمل الأهلي في عملها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار التكامل والتعاون بين مختلف الجهات المعنية.
- تعتبر الصناديق الوقفية الإطار الأوسع لممارسة العمل الوقفي، ومن خلالها يتمثل تعاون الجهات الشعبية على المؤسسات الرسمية في سبيل تحقيق أهداف التنمية الوقفية وتقوم الصناديق الوقفية بطرح مشاريع تنوعية في مختلف المجالات.

الدراسة الثانية: دراسة الباحثة عتروس صبرينة بعنوان: إطار مقترح لتفعيل دور صناديق الاستثمار في تطوير نشاط المصارف الإسلامية –دراسة حالة عينة من صناديق الأسهم السعودية–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، وقد توصلت الباحثة إلى نتائج مهمة من أهمها ما يلي:

- تعتبر الصناديق الاستثمارية من أهم الأدوات المستحدثة وأكثرها إقبالا من طرف المستثمرين نظرا لمميزاتها من خلال تقليل المخاطر والاستفادة من خيرات الإدارة المحترفة، ضمان توفير الشفافية والإفصاح.

الدراسة الثالثة: دراسة الباحثين بولخطوط أمال ومصباح خولة بعنوان: دور صناديق الاستثمار الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر/ السودان–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل. م. د) تخصص إدارة مالية –جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة–، 2020/2019، وقد توصلت دراسة الباحثتين إلى نتائج مهمة أهمها ما يلي:

- تعتبر صناديق الوقف الاستثمارية مورد مالي جديد لتغطية مشاريع اقتصادية ولها دور في تحقيق التنمية المستدامة.
- تمكين للتجربة الجزائرية في مجال الأوقاف الاستفادة من تجربة الأسهم الوقفية في السودان وذلك للنهوض بالدور التنموي بالمؤسسة الوقف.

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

الدراسات السابقة كانت تحاول تقييم تجارب عالمية (ماليزيا)، إقليميا (الكويت، السودان، السعودية) بالإضافة إلى التجربة المحلية الجزائرية لصناديق الاستثمار الوقفية من خلال تحليل العلاقة بين أسعار تغيرات النفط، السياسة المالية والثروة السيادية على الموازنة العامة، والبعض الآخر تناول صناديق الاستثمار الوقفية وتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة وتطوير نشاط المصارف الإسلامية.

أما دراستنا الموسومة ب: "أثر تغيرات أسعار النفط على صناديق الاستثمار الوقفية –دراسة حالة صندوق إنسان للاستثمار الوقفي السعودي–، فهي تختلف عن الدراسات السابقة كونها تعد محاولة للتعرف وتقييم صناديق الاستثمار الوقفية السعودية ومحاولة التعرف على متطلبات إقامة صناديق الاستثمار الوقفية في المملكة العربية السعودية، مع سوق الأوراق المالية وسوق أسعار النفط.

خاتمة الفصل:

تعد صناديق الاستثمار الوقفية من الأوعية النظامية المناسبة لإدارة وتنمية الأوقاف بشكل مؤسسي، حيث تتمتع هذه الصناديق بسياسات خاصة بالشفافية والحوكمة وتخضع للرقابة الداخلية والخارجية، ولأن رؤية المملكة 2030 تبنت تشجيع الأوقاف لتمكين هذا القطاع، والذي يتجاوز حجمه أكثر من 400 مليار ريال من الحصول على مصادر تمويل مستدامة والعمل على أن يكون القطاع غير الربحي فاعلية أكبر في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والأبحاث والبرامج الاجتماعية المتعددة، وتهدف هذه الصناديق والتي ترخص من هيئة السوق المالية إلى استثمار اشتراكات مالكي الوحدات الموقفة لدعم نشاطات الجهة المستفيدة، وتسهم في تلبية احتياجات المجتمعية والتنموية، وتعمل الصناديق الاستثمارية الوقفية على تنويع محفظة الوقف بالكفاءة بما يحقق النفع لحين الوقف والواقف والجهة المستفيدة من خلال الاستثمار في أصول متعددة، وتتيح الفرصة للجمهور المشاركة بأموالهم في الأوقاف وتستثمر في مجموعة من الأوراق المالية والأصول المتداولة.

تتميز السوق النفطية بعدم استقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها ولعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها والتي انعكست تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم.

وتعتبر سنة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص وبداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة والمصدرة للبترول الحق في تولي زمام التصحيح السعري وإعطاء ثرواتها النفطية العالمية الجودة قيمتها الحقيقية وإنهاء عصر احتكار الشركات النفطية لحق التسعير دون إعطاء مصالح هذه الدول التي تعتبر البترول مصدرا رئيسيا في تكوين مواردها المالية، وسوق النفط تغيره من الأسواق لم يكن بمنأى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تذبذب الطلب العالمي على النفط، فتهاوت أسعار النفط بعد بلوغها مستويات قياسية كل ذلك أثر سلبا على العوائد النفطية للدول العربية.

الفصل الثاني

الـــــــــدراسة التطبيقـــــــية

تمهيد:

تحظى الأسواق المالية في جميع الدول بالاهتمام نظرا لما تقوم به من دور مهم ورئيسي، وتعتبر سوق الأوراق المالية السعودية أكبر أسواق المنطقة العربية على الرغم من وجود سلطة تنظيمية مستقلة تشرف عليها.

وتعتبر أيضا القناة التي تمر عبرها تدفق الأموال من الجهات التي لها فوائض مالية، ولقد استطاعة هذه الأخيرة تحقيق إنجازات متتالية في السنوات الأخيرة حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين عرض الأموال والطلب عليها وتعد سوق الأوراق المالية سباقة إلى خوض تجربة لصناديق الاستثمار ومن بينها صناديق الاستثمار الوقفية، وقد تم اعتماد صندوق انسان الاستثمار الوقفي على أنه صندوق استثمار جماعي (وقفي)، مفتوح ومؤسس وفقا للائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية.

عرف المجتمع السعودي منذ قديم الزمان بالتراحم والتضامن والتعاطف بين أبنائها، لذلك انتشرت في ربوعه الجمعيات الخيرية التي اضطلعت بالعديد من المهام العظيمة، وفي مقدمتها رعاية الأيتام، التي توليها الدولة جل عنايتها، والتي تعني منذ نشأتها بمجالات متعددة في أوجه الخير وتسعى إلى الاستدامة في كل ما تقدمه، وتؤمن بأن كل عطاء ربح، فتشبعت كفوفها لغرس بذرة الخير، بنشر التطوع والعمل به، ولكن المملكة العربية السعودية أكثر اهتماما من حيث أسواق النفط والوقف.

اخترنا أن تكون الدراسة التطبيقية هذه في صندوق انسان الاستثمار الوقفي كونه صندوق مهم، وتقديم لأدائه وأداء سوق النفط.

سنستعرض في هذا الفصل الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة الثلاثة (صندوق الاستثمار الوقفي، أسواق النفط، أسعار النفط)

المبحث الأول

سوق الأوراق المالية السعودية

تعد أسواق الأوراق المالية العربية أسواق ناشئة مقارنة بالإمكانيات المتاحة لها وتعتبر السوق المالية السعودية التي تعرف باسم تداول من أكبر الأسواق المالية على مستوى الدول العربية كما أنها تحتل مراتب مقدمة في تصنيفها بين الأسواق الناشئة، وعليه سيتم تناول هذا البحث سوق الأوراق المالية السعودية في ثلاثة مطالب في المطلب الأول نشأة تطور سوق الأوراق المالية السعودية في المطلب الثاني الهيئة المنظمة لسوق الأوراق المالية السعودية أما المطلب الثالث فسنتناول فيه تطور سوق الأوراق المالية السعودية.

المطلب الأول: نشأة وتطور سوق الأوراق المالية السعودية

تعد سوق المالية السعودية من الأسواق الحديثة النشأة مقارنة بأسواق الدول المتقدمة الأكبر والأكثر نموا بين أسواق دول الخليج والشرق الأوسط.

1. نشأة سوق الأوراق المالية السعودية:

يعتبر نظام الشركات الصادر سنة 1965م المصدر المنظم بإصدار الأوراق المالية وفي سنة 1983م تم تنظيم السوق الثانوية والتي كان بموجبها يتم تداول أسهم الشركات عن طريق البنوك التجارية، ولقد شهد سوق الأوراق المالية السعودية تطورا كبيرا مر بثلاثة مراحل أساسية تمثلت فيما يلي:[1]

أ. المرحلة الأولى: 1954 إلى أوائل الثمانينات:

حيث بلغ عدد الشركات المساهمة حوالي 10 شركات برأس مال قدره 1.70 مليون ريال وكان تداول الأسهم يتم عن طريق الاتصال المباشر في منتصف السبعينات برزت مكاتب الوساطة وزادت عمليات بيع وشراء الأسهم مما أدى إلى ارتفاع حجم التداول ومع بداية عقد الثمانينات سجلت أسعار الأسهم في السوق مستويات عالية.

ب. المرحلة الثانية: أوائل الثمانينات إلى 2003م:

تميزت هذه المرحلة بمحاولة تنظيم هيكل السوق المالي السعودي أين تم تأسيس الشركة السعودية لتسجيل الأسهم سنة 1983 وصدر مرسوم يقضي إنشاء لجنة رقابية على مستوى سوق

[1] جريدة البلاد المالية، متاح على الرابط: .http://www.albilad.capital.com

الأسهم وأصدرت مؤسسة النقد السعودي منشورا يوضح أسلوب تداول الأسهم في عام 1990 بدأ العمل بأول نظام آلي للتداول وثم استحداث عام 2001 بإطلاق جيل جديد من أنظمة التداول يسمى بالتداول.

ج. المرحلة الثالثة 2003-2005م:

تأسست هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر في 07/31/ 2003 وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري تتمثل مهامها في تنظيم عمال المستثمرين، الوسطاء ومتابعة عمليات طرح وإدراج وتداول الأوراق المالية، وتتولى الأشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات الازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالي.[1]

ومن بين المهام الأساسية للهيئة:[2]

- تنظيم سوق الأوراق المالية وتطويرها وتنمية أساليب الجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.
- حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السلمية التي تنطوي على احتمال أو تدليس.
- العمل على تحقيق العدالة المصداقية والشفافية في الأوراق المالية.
- تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية.
- تنظيم إصدار الأوامر المالية ومراقبة التعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الأطراف الخاضعة للإشراف هيئة السوق المالية.
- مراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية وجهات المصدرة لها.

المطلب الثاني: تعريف سوق الأوراق المالية.

هناك عدة تعاريف لسوق الأوراق المالية سنعرض منها ما يلي:

- هي الإطار أو التنظيم الذي يشمل العارضين أو المقرضين لرأس المال طويل الأجل والطالبين أو المقترضين الذين في حاجة إلى تلك الأموال لفترة طويلة، بالإضافة إلى عدد من الوسطاء الماليين المختصين.[3]

[1] محمد بن سليمان الجاسر، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ورقة عمل مقدمة للجلسة العامة للندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي إلى غاية 2020، الرياض 2002، ص 5.

[2] التقرير السنوي الرابع والخمسون لمؤسسة النقد العربي السعودي.

[3] بوضياف جهاد، دور صناديق الاستثمار الوقفية في تطوير سوق الأوراق المالية دراسة الحالة سوق الأوراق المالية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة بسكرة، 2019-2020، ص 221.

- وهي السوق التي يتم فيها التعامل على الأوراق المالية كالأسهم والسندات بيعا وشراء ويتحدد سعر فيها بناء على حجم المعروض بينها ومدى الاقبال على شرائها بينما يعرف بآليات العرض والطلب ويعرف كذلك على أنه سوق الأموال طويلة الأجل والتي من خلالها تلتقي وحدات الادخار لعقد صفقات طويلة الأجل بصورة مباشرة بالاكتتاب بالأسهم والسندات. [1]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن سوق الأوراق المالية هو عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو الأصل المالي معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال، مما يساعد في تعبئة المدخرات وتهيئتها للمجالات الاستثمارية التي يحتاجها الاقتصاد.

المطلب الثالث: خصائص سوق الأوراق المالية السعودية

يتميز السوق بالعديد من الخصائص والتي منها:

1. العائد والمخاطرة: تتميز أسواق الأوراق بالكثير من المخاطرة حيث يتم بناء عمليات التعامل في الأساس على ارتفاع وانخفاض الأسهم والسندات وارتفاعات وانخفاضات الطلب والعرض مما يساعد على تشكيل المخاطرات أو ما يسمى بالإنجليزية risk.
2. التغيرات: حيث يتميز السوق بالتغيير والتذبذب، في مرة نجد السوق في حالات ارتفاع وفي مرة نجده وصل إلى حد الخسارة الفادحة، تلك الأمور يعلمها كل من يعمل في مجال البورصة ويرضى بها رضاء آدم بحواء، لكن في الحقيقة يقوم هؤلاء المستثمرين بأخذ الحيطة والحدر عن طريق تنويع الاستثمارات، فإذا خسر استثمار ساانده الاستثمار الآخر لتقليل من وقع الخسارة أو زيادة وقع الربح، أيهما أقرب.
3. العالمية: المقصود بالعالمية هنا هو تجمع كل الكيانات الاقتصادية من أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا والذي ويكفي ثقة وحماس للمستثمر في التعامل والتناول واستخدام التكنولوجيا الالكترونية في التداول بشكل كبير.
4. التنظيم: من خصائص سوق الأوراق المالية الهامة حيث يوضح كل البيانات التي يطلبها المستثمر ولكن في الوقت المناسب له لمعرفتها.[2]

[1] أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية: تحليل وإدارة، دار المسيرة، عمان الأردن، ط 2، 2004، ص 120.

[2] سوق الأوراق المالية السعودية، متاح على الرابط: http://www.voputus.com تم الاطلاع في 19-06-2021..

الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتطلب توفر المعلومة السوقية، واتخاد القرارات الاستثمارية الرشيدة.[1]

المطلب الرابع: أنواع الأوراق المالية داخل الأسواق المالية السعودية

أولا: الأسهم.

الأسهم عبارة عن حصة يحصل عليها المستثمر ليصبح مالكا لجزء من رأس المال الخاص بالمؤسسة أو الشركة، وهي عبارة عن شهادات يحصل عليها المتداول ليصبح لديه ما يثبت حقوق ملكيته في الشركة أو المؤسسة.[2]

أ. مميزات الأسهم وخصائصها:

- كل سهم من الأسهم التي يمتلكها المستثمر هي عبارة عن نصيب الفرد في الشركة أو المؤسسة بمعدل واحد فقط، ويتم الرمز لحصة الشخص بالنسبة المئوية، ففي حالة أن الشركة طرحت 1000 سهم، وقام المستثمر بشراء سهم واحد فهذا يعني أن حصة المستثمر تقدر ب 10% من ملكية المؤسسة.
- الأسهم تعطي المستثمر الحق في التصويت والمشاركة في اتخاد القرارات الخاصة بالشركة أو المؤسسة، بالإضافة إلى إبداء الرأي في الصفقات الخاصة بالمؤسسة أو الشركة.
- العديد من المؤسسات تعطي المستثمرين المساهمين أرباح تعتبر عائد سنوي، وهذه الأرباح هي عبارة عن نصيب المساكين في المكاسب التي حققتها المؤسسة أو الشركة.

ب. أنواع الأسهم:

- أسهم ممتازة: وهي أسهم تمثل جزء معين من ملكية المؤسسة أو الشركة، وهذا النوع من الأسهم يضمن للمساهم الحصول على مبلغ ثابت ومحدد من أرباح الشركة أو المؤسسة.
- الأسهم العادية: وهو النوع الأكثر شيوعا واستخداما بين الأسهم، وهذا النوع الأكثر شيوعا واستخداما بين الأسهم، وهذا النوع من الأسهم يقدم للمساهم أرباح مالية ذات معدل كبير بالمقارنة بالأنواع الأخرى من الأوراق المالية.

[1] جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية النقدية، دار الصف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 56.

[2] بلعيد سمية، دور صناديق الاستثمار في تفعيل سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الأوراق المالية السعودية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013-2014، ص 17.

ثانيا: السندات.

تمثل دينا على الجهة المصدرة سواء كانت شركة أو حكومة، تثبث حق حاملها، وله حق في الحصول على عوائد دورية ثابتة تتمثل في فائدة محددة والتي تنقضي بانقضاء الموعد المحدد لانتهاء عمر السند.

أنواع السندات:

1. السندات إما عبارة عن سندات غير مضمونة وهي التي يتم الضمان بها من خلال الأصول من خلال حساب قيمة الأصول التابعة للشركة أو المؤسسة.
2. السندات المضمونة: وهي عبارة عن السندات التي يتم ضمانها بالأصول مثل الأراضي أو العقارات، وفي حالة فشل المؤسسة في السندات يمكن لأصحاب السندات التصرف في هذه الأصول للحصول على حقوقهم.[1]

خصائص ومميزات السندات

السندات أدوات تعاقدية تقوم على التزامات مالية بين المصدر والمستثمر يحدد فيها العوائد الدورية وحتى نهاية فترة التسديد بمعدلات ثابتة وذلك مهما تقلبت الأسعار السوقية ومهما كانت ربحية الجهات المصدرة وظروفها المالية.

المطلب الخامس: الهيئة المنظمة لسوق الأوراق المالية

قامت المملكة بمراجعة العديد من الأنظمة القائمة وتحدثها وإصدار أنظمة القائمة وتحدثها وإصدار أنظمة جديدة كجزء من التطورات التنظيمية الواسعة التي تهدف إلى مواكبة لتطورات العالمية وتحسين البيئة الاستثمارية، وكان في مقدمة هذه الأنظمة إصدار "نظم السوق المالية" والذي يهدف إلى إعادة هيكلة السوق المالية بالمملكة وفق أحداث الأسس والمعايير الدولية المطبقة في هذا المجال، وتتمثل تنظيمات هذا السوق المالية فيما يلي:[2]

1. مركز الإيداع الأوراق المالية:

في عام 1985 تم انشاء الشركة السعودية لتسجيل "الأسهم" وعملت الشركة كمركز تسجيل لكافة الأسهم المتداولة في السوق، وقد نص نظام السوق المالية على قيام السوق بإنشاء إدارة تسمى "مركز إيداع الأوراق المالية" وهي التي تتمثل الجهة الوحيدة في المملكة المصرح لها

[1] بلعيد سمية، المرجع السابق، ص25.

[2] محي الدين سمير دور صناديق الاستثمار في تنشيط وتفعيل سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الأوراق المالية السعودية، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009-2010.

بمزاولة عمليات إيداع الأوراق المالية السعودية المتداولة للمركز أن يحتفظ بحسابات نقدية لتسوية مقاصة المعاملات، وتعد القيود المدونة في السجلات النهائية للمركز دليل وإثبات قاطعا على ملكية الأوراق المالية المبينة فيها والأعباء والحقوق المتعلقة بها، وحتى يتم إنشاء المركز فإن وظائف مركز إيداع الأوراق المالية تتم عبر نظام الإيداع في سوق الأوراق المالية تتم عبر نظلم الإيداع في سوق الأوراق المالية "تداول".

2. لجنة الفصل بين المنازعات:

وهي لجنة تختص بالفصل في المنازعات التي تقع في نطاق أحكام هذا النظام ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة والسوق وقواعدها وتعليماتها في الحق العام والحق الخاص ويكون لها جميع الصلاحيات الضرورية للتحقيق والفصل في الشكوى والدعوى بما في ذلك السلطة استدعاء الشهود وإصدار القرارات وفرض العقوبات والأمر بتقديم الأدلة والوثائق.

وتتكون اللجنة من مستشارين قانونيين متخصصين في فقه المعاملات في الأسواق المالية يتمتعون بالخبرة في القضايا التجارية والمالية والأوراق المالية، ويعين أعضاء اللجنة بقرار من المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.[1]

3. إدارة التراخيص والتفتيش:

وهي تتولى دراسة طلبات التراخيص لشركات الوساطة المالية وغيرها التي تمارس عملها في سوق الأوراق المالية، وبما في ذلك التعامل بالأوراق المالية إدارة المحافظ المالية وتقديم الاستشارات المالية وحفظ الأصول إضافة إلى أي نشاط آخر تصنفه الهيئة على أنه من النشاطات الواجب الترخيص لها قبل مزاولتها، كما تتولى الإدارة التأكد من التزام الجهات المرخص لها بنظام السوق المالية ولوائح الهيئة وقواعدها.

4. إدارة الاشراف والمتابعة:

تقوم إدارة الاشراف والرقابة بمتابعة عمليات التداول للتأكد من التزام المشاركين في السوق باللوائح الصادرة من هيئة السوق المالية، وتتولى كذلك التأكد من استيفاء الشركات المدرجة لشروط وضوابط الإفصاح المستمر، ومن مهام الإدارة كذلك مراقبة أعمال شركات الوساطة المالية للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزام المالية للمستثمرين.

[1] هيئة التقرير السنوي 54، نظام السوق المالية، ص 18.

المبحث الثاني

صندوق إنسان الاستثمار الوقفي السعودي (الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام)

يهدف صندوق إنسان الاستثمار الوقفي إلى تعزيز الدور التنموي للأوقاف الخاصة ائتمان من خلال المشاركة في دعم رغاية الأيتام غير تنمية أصول صندوق واستثماراتها بما يحقق مبدأ التكافل الاجتماعي ويعود بالنفع على مصارف الوقف والأصل الموقوف.

حيث يستعمل مدير الصندوق على استثمار صندوق بهدف تحقيق نمو في رأس المال، وتوزيع نسبة من العوائد (غلة الوقف) بشكل سنوي مستمر على مصارف الوقف المحددة للصندوق والمتمثلة في دعم رعاية الأيتام من خلال الجهة المستفيدة (الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان))، وتلتزم الجهة المستفيدة بصرف (غلة الوقف) على رعاية الأيتام.

المطلب الأول: تقديم صندوق إنسان الاستثمار الوقفي السعودي

يهدف صندوق إنسان الاستثمار الوقفي إلى أن يكون برنامج استثمار جماعي وقفس مفتوح يعنى بتنمية الموارد الوقفية في الجانب الاجتماعي بما يعود بالنفع على المشترك (الواقف) والمستفيد والأصل الموقوف، بالإضافة إلى إتاحة فرصة المشاركة في صندوق الوقفي لشريحة كبيرة من المجتمع مما سيعزز الملاءة المالية للصندوق ومصارف الوقف.

ويعد صندوق إنسان الاستثمار الوقفي من أكبر صناديق الاستثمار الوقفية في المملكة العربية السعودية يبلغ حجم أصوله نحو 150 مليون ريال سعودي تشكل ما نسبته 6.64% للسعر الأولي البالغ 10 ريالات، ويستهدف الصندوق المحافظة على رأس ماله (باعتبار رأس المال مبالغ وقفية) وتحقيق نمو رأس المال على المدى الطويل وتوزيع نسبة من العائد "غلة الوقف" بشكل سنوي ومستمر على مصارف الوقف المحددة للصندوق والمتمثلة في دعم ورغاية كفالة الأيتام من خلال الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام، أسهمت في خلق نموذج استثماري وقفي مميز، خاصة بعد تحقيق الأهداف الاستثمارية في الصندوق.

تم اعتماد صندوق الانسان الاستثماري اوقفي على أنه صندوق استثمار متوافق على المعايير الشرعية المجازة من قبل الهيئة الشرعية المعينة صندوق الاستثمار.[1]

[1] http://www.albilad.capital.com.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان)

قال الله تعالى:﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلوالدين والأقربين واليتامى والمساكين زابن السبيل وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم ﴾[1]

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان) جمعية خيرية أسست بموجب الموافقة السامية الكريمة بتأسيس الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة الرياض (انسان برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض وتم تسجيلها في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تحت رقم (166) بتاريخ 1420/08/28 هجرية، طبق لأحكام لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية وقواعدها التنفيذية، وجرى نشر نظامها الأساسي بجريدة أم القرى (العدد 3783) الصادر في 1420/11/12 هجرية، تعنس جمعية أنسان بأيتام منطقة الرياض وأمهاتهم لتمكينه في حياة كريمة ببرامج نوعية وجودة عالية وأسلوب متميز تكسبها ثقة المجتمع، كما تهدف الجمعية إلى غرس مبادئ الدين الحنيف لدى اليتيم توفير الرعاية المادية والمعنوية وتقديم المساعدات في مواجهة المشكلات التي تعترض اليتيم لقوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾، وقوله رسول الله صل الله عليه وسلم: "أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين، وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى". ولقد تحقق ما أمر به الآيات الكريمة، والحديث النبوي الشريف، من الوقوف بجوار اليتيم واحساسه بحنان وعطف الأبوة وليحظوا بعيشة كريمة في مجتمعاتهم.

المطلب الثالث: مفهوم الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان)

هي جمعية خاصة برعاية الأطفال والقاصرين الذين ليس لديهم عائلات تهتم بهم، فتؤمن المسكين والطعام والعناية الصحية لهم بالإضافة إلى تعليمهم إلى أن يصلوا لسن بلوغ.[2]

الجمعية الخيرية بالمملكة العربية السعودية لرعاية الأيتام هامة جدا لما تقوم به من أعمال خيرية الرعاية الأيتام المحتاجين ومن في حكمهم في منطقة الرياض بأسلوب يحفظ كرامتهم وبشفافية وأمانة تكسب ثقة المحسنين.

والهدف من هذه الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان):

- غرس مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والعقيدة السليمة في عقل اليتيم ووجدانه حتى ينشأ قوي العقيدة والإيمان سليم التفكير.
- توفير أوجه العطف والحنان مع الرعاية المادية والمعنوية.

[1] سورة البقرة الآية 215.

[2] أريج الشيشاني، أهداف الجمعية الخيرية، 2017، متاح على الرابط: http://mawdoo3.com.

- العمل على انشاء البرامج والمشاريع والمراكز الايوائية وإدارتها.
- صرف مرتب شهري لدى اليتيم ومن في حكمه.
- مساعدة اليتيم في المشاكل التي تواجهه في التعليم بكافة مراحل الدراسة المختلفة. [1]

المطلب الرابع: المبادئ التي تحكم عمل الجمعية الخيرية برعاية الأيتام (انسان)

توجد بالمملكة العربية السعودية جمعية خيرية هامة جدا لما تقوم به من أعمال خيرية لرعاية الأيتام والاهتمام بكافة أمورهم وممارسة الأنشطة التي من خلالها يتم الاهتمام بهؤلاء الأيتام.[2]

الشكل (06): مخطط يوضح أعم المبادئ التي تحكم عمل الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (انسان)

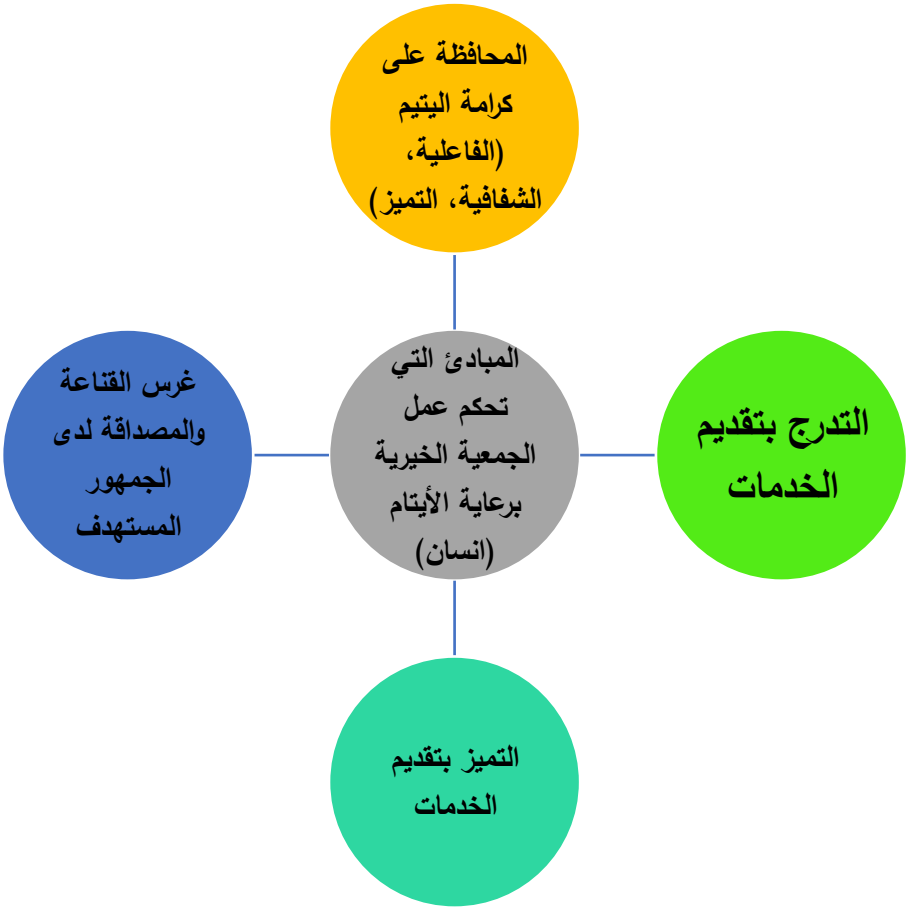

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على ما تم التطرق إليه حول الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام.

[1] الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمكة المكرمة (الرياض) المركز الدولي للأبحاث والدراسات المتخصص في العمل الخيري، متاح على الرابط: http://medadcenter.com.

[2] الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بالمملكة العربية السعودية، متاح على الرابط: http://www.zyadda.com.

المطلب الخامس: الهيكل التنظيمي العام للجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (انسان)

يتمثل الهيكل التنظيمي للجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (انسان). في عدة مكاتب وإدارات تساهم في تنظيم عمل وسياسات الجمعية بالإضافة إلى توزيع المهام والمسؤوليات على كل أفراد المؤسسة.[1]

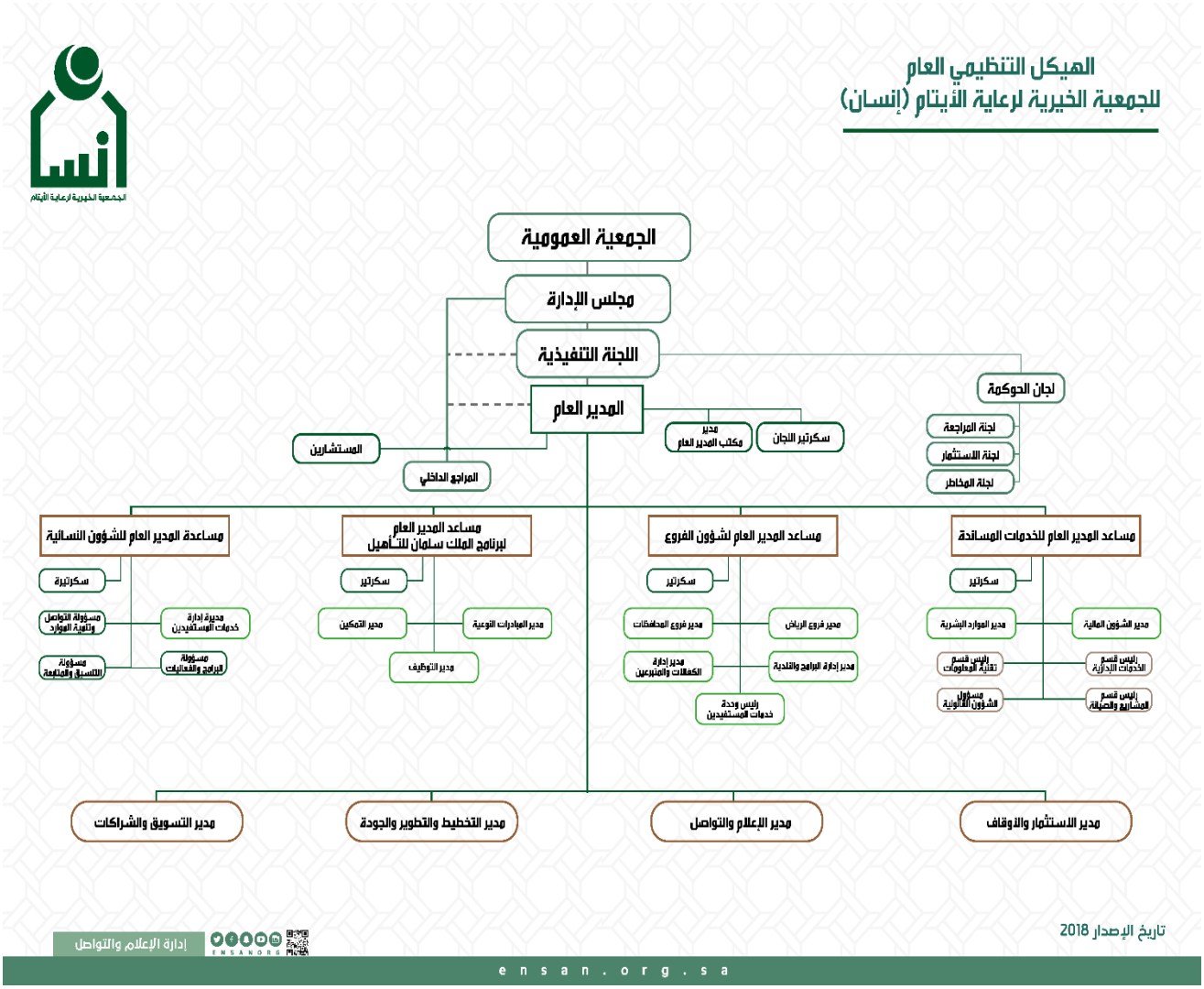

الشكل رقم (07): يمثل الهيكل التنظيمي العام للجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (انسان).

[1] http://ensanonline.com.

المبحث الثالث

دراسة تحليلية لسوق وأسعار النفط وصندوق انسان الاستثمار الوقفي

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل النتائج المتحصل عليها والعمل على تقييم أداء متغيرات الدراسة (صندوق الاستثمار الوقفي، أسواق النفط، أسعار النفط).

المطلب الاول: تطور أداء صندوق انسان الاستثماري الوقفي

يعد أداء صندوق إنسان الاستثمار الوقفي من أكبر صناديق الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وذلك لإعطاء صورة للمستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري المناسب وتوضح تقييم أداء الصندوق المرجو تحقيقه.

التاريخ	أداء صندوق أنسان الاستثماري الوقفي
منذ النشأة	10
	10
	9,99
	9,99
14/08/2020	10,01
17/08/2020	10,02
18/08/2020	10,04
19/08/2020	10,02
20/08/2020	10,05
21/08/2020	10,08
24/08/2020	10,08
25/08/2020	10,08
26/08/2020	10,05
27/08/2020	10,1
28/08/2020	10,11
31/08/2020	10,12
01/09/2020	10,13
02/09/2020	10,12
03/09/2020	10,17
04/09/2020	10,17
06/09/2020	10,1
07/09/2020	10,02
08/09/2020	9,98
09/09/2020	9,96
10/09/2020	10,04
11/09/2020	10,06
14/09/2020	9,89
15/09/2020	9,71

9,84	**16/09/2020**
9,66	**17/09/2020**
9,53	**18/09/2020**
9,27	**21/09/2020**
9,16	**22/09/2020**
9,09	**23/09/2020**
8,94	**24/09/2020**
9,04	**25/09/2020**
9,1	**28/09/2020**
9,13	**29/09/2020**
9,24	**30/09/2020**
9,3	**01/10/2020**
9,24	**02/10/2020**
9,19	**05/10/2020**
9,12	**06/10/2020**
9,24	**07/10/2020**
9,29	**08/10/2020**
9,12	**09/10/2020**
9,21	**12/10/2020**
9,22	**13/10/2020**
9,28	**14/10/2020**
9,29	**15/10/2020**
9,37	**16/10/2020**
9,42	**19/10/2020**
9,45	**20/10/2020**
9,44	**21/10/2020**
9,45	**22/10/2020**
9,44	**23/10/2020**
9,52	**26/10/2020**
9,57	**27/10/2020**
9,57	**28/10/2020**
9,63	**29/10/2020**
9,62	**30/10/2020**
9,75	**02/11/2020**
9,83	**03/11/2020**
9,83	**04/11/2020**
9,85	**05/11/2020**
9,85	**06/11/2020**
9,8	**09/11/2020**
9,79	**10/11/2020**
9,87	**11/11/2020**
9,94	**12/11/2020**
10,01	**13/11/2020**
10,05	
10,07	**17/11/2020**

10,08	**18/11/2020**
10,11	**19/11/2020**
10,13	**20/11/2020**
10,17	**23/11/2020**
10,16	**24/11/2020**
10,23	**25/11/2020**
10,27	**26/11/2020**
10,32	**27/11/2020**
10,41	**30/11/2020**
10,42	**01/12/2020**
10,72	**02/12/2020**
10,48	**03/12/2020**
10,51	**04/12/2020**
10,54	**07/12/2020**
10,48	**08/12/2020**
10,58	**09/12/2020**
10,48	**10/12/2020**
10,31	**11/12/2020**
10,31	**14/12/2020**
10,22	**15/12/2020**
10,32	**16/12/2020**
10,36	**17/12/2020**
10,45	**18/12/2020**
10,49	**21/12/2020**
10,45	**22/12/2020**
10,45	**23/12/2020**
10,49	**24/12/2020**
10,51	**28/12/2020**
10,56	**29/12/2020**
10,59	**30/12/2020**
10,64	**31/12/2020**
10,67	**04/01/2021**
10,71	**05/01/2021**
10,69	**06/01/2021**
10,69	**07/01/2021**
10,03	**08/01/2021**
10,05	**11/01/2021**
10,01	**12/01/2021**
10,01	**13/01/2021**
10,07	**14/01/2021**
10,1	**15/01/2021**
10,11	**17/01/2021**
10,15	
10,13	
10,14	

10,11	
10,1	
10,13	
10,18	
10,19	
10,24	
10,29	
10,3	
10,32	
10,43	
10,42	
10,43	
10,44	
10,45	
10,43	
10,48	
10,45	
10,65	
10,65	
10,67	
10,64	
10,67	
10,73	
10,76	
10,88	
10,92	
10,97	
11,05	
11,12	
11,19	
11,11	
11,17	
11,21	**31/05/2021**

الجدول رقم (01): أداء صندوق أنسان الاستثماري الوقفي منذ النشأة إلى غاية31/05/ 2021.

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح أداء صندوق أنسان الاستثماري الوقفي منذ النشأة إلى غاية ماي 2021، حيث نلاحظ أنه كان أداء صندوق خلال الفترة المبينة في الجدول، أنه كانت قيمة الصندوق متوسطة الأداء في الآونة الأولى من النشأة إلى غاية 2021/05/31، مع مرور الوقت انخفض الأداء، لكن ما يلاحظ تاليا بدأ تطور آداء الصندوق في الارتفاع أي آداء

مقبول ومن هنا نلاحظ أن أداء صندوق انسان الاستثمار الوقفي، لا يمكن الكشف إلا من خلال التعمق في محفظة الصندوق بمرور الوقت.

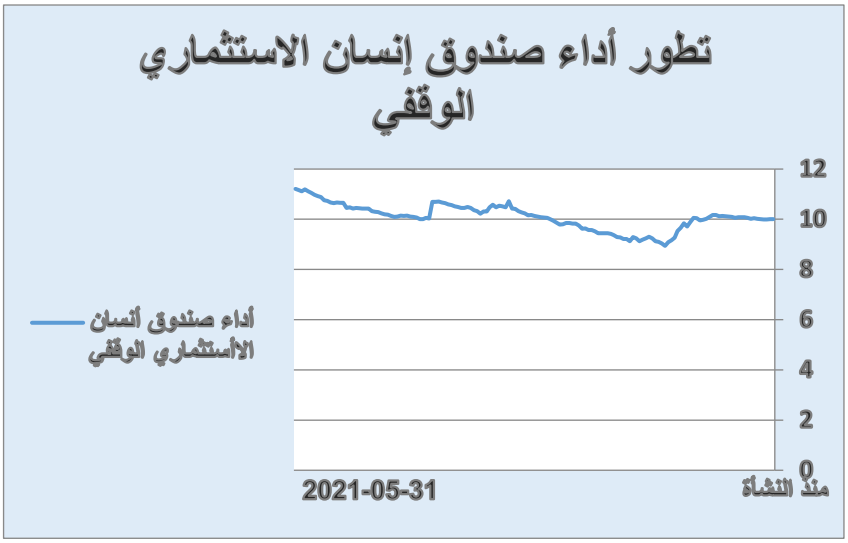

الشكل رقم (08): يمثل تطور أداء صندوق إنسان الاستثماري الوقفي.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق على المنحنى:

في المنحنى البياني يبين تطور أداء صندوق إنسان الاستثماري الوقفي حيث نلاحظ تذبذب في البداية، ثم سجل انخفاض، ثم عاد ليرتفع، وهذا راجع للأزمات التي مرت بها الأسواق الاقتصادية.

المطلب الثاني: تحليل وتقييم أسعار النفط العالمية

شهدت أسعار النفط في الآونة الأخيرة من السنة الماضية تذبذب في سعر النفط ولمعرفة المزيد عن تقييم سعر النفط الذي يوضحه الجدول التالي:

منذ النشأة	تقديم أداء أسعار النفط
10/08/2020	41,94
11/08/2020	41,61
12/08/2020	42,67
13/08/2020	42,24
14/08/2020	42,01
17/08/2020	42,89
18/08/2020	42,89
19/08/2020	42,93
20/08/2020	42,58

42,34	**21/08/2020**
42,62	**24/08/2020**
43,35	**25/08/2020**
43,39	**26/08/2020**
43,04	**27/08/2020**
42,97	**28/08/2020**
42,61	**31/08/2020**
42,76	**01/09/2020**
41,51	**02/09/2020**
41,37	**03/09/2020**
39,77	**04/09/2020**
38,75	**06/09/2020**
39,2	**07/09/2020**
36,76	**08/09/2020**
38,05	**09/09/2020**
37,3	**10/09/2020**
37,33	**11/09/2020**
37,26	**14/09/2020**
38,28	**15/09/2020**
40,16	**16/09/2020**
40,97	**17/09/2020**
41,11	**18/09/2020**
39,31	**21/09/2020**
33,6	**22/09/2020**
39,93	**23/09/2020**
40,31	**24/09/2020**
40,25	**25/09/2020**
40,6	**28/09/2020**
39,29	**29/09/2020**
40,22	**30/09/2020**
38,72	**01/10/2020**
37,05	**02/10/2020**
39,22	**05/10/2020**
40,67	**06/10/2020**
39,95	**07/10/2020**
41,19	**08/10/2020**
40,6	**09/10/2020**
39,43	**12/10/2020**
40,2	**13/10/2020**
41,04	**14/10/2020**
40,96	**15/10/2020**
40,88	**16/10/2020**
40,83	**19/10/2020**
41,46	**20/10/2020**
40,03	**21/10/2020**

40,64	**22/10/2020**
39,85	**23/10/2020**
38,56	**26/10/2020**
39,57	**27/10/2020**
37,39	**28/10/2020**
36,17	**29/10/2020**
35,79	**30/10/2020**
36,81	**02/11/2020**
37,66	**03/11/2020**
39,15	**04/11/2020**
38,79	**05/11/2020**
37,14	**06/11/2020**
40,29	**09/11/2020**
41,36	**10/11/2020**
41,45	**11/11/2020**
41,12	**12/11/2020**
40,13	**13/11/2020**
41,34	**16/11/2020**
41,43	**17/11/2020**
41,82	**18/11/2020**
41,74	**19/11/2020**
42,15	**20/11/2020**
43,06	**23/11/2020**
44,91	**24/11/2020**
45,71	**25/11/2020**
44,98	**26/11/2020**
45,53	**27/11/2020**
45,34	**30/11/2020**
44,55	**01/12/2020**
45,28	**02/12/2020**
45,64	**03/12/2020**
46,26	**04/12/2020**
45,76	**07/12/2020**
45,6	**08/12/2020**
45,52	**09/12/2020**
46,78	**10/12/2020**
46,57	**11/12/2020**
46,99	**14/12/2020**
47,62	**15/12/2020**
47,82	**16/12/2020**
48,36	**17/12/2020**
49,1	**18/12/2020**
47,74	**21/12/2020**
47,02	**22/12/2020**
48,12	**23/12/2020**

48,23	**24/12/2020**
47,62	**28/12/2020**
48	**29/12/2020**
48,4	**30/12/2020**
48,52	**31/12/2020**
47,62	**04/01/2021**
49,93	**05/01/2021**
50,63	**06/01/2021**
50,83	**07/01/2021**
52,24	**08/01/2021**
52,25	**11/01/2021**
53,21	**12/01/2021**
52,91	**13/01/2021**
53,57	**14/01/2021**
52,36	**15/01/2021**
52,2	**17/01/2021**

الجدول رقم (02): يوضح تقديم أداء أسعار النفط[1].

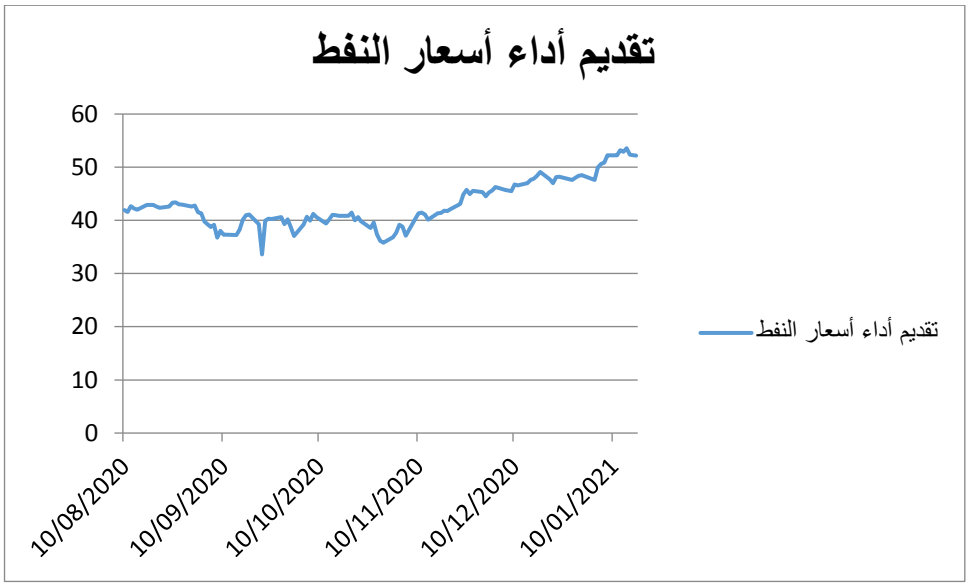

الشكل رقم (09): يمثل تقديم أداء أسعار النفط. **المصدر:** من إعداد الطالبتين.

التعليق:

لقد شهدت أسواق النفط تقييم لأسعاره خلال الفترة 2020/01/01 إلى غاية 2020/02/24 حيث كانت نسبة سعر النفط جيدة قدرت ب 61% وكان تغيرا جذريا ومقبول لسوق النفط، أما مع بداية 2020/03/09 إلى غاية 2020/05/15، بدأت نسبة سعر النفط في الانخفاض بسرعة غير متوقعة تنزل إلى أدنى مستوياتها 37.63-%، وهذا الانخفاض راجع إلى

[1] http://m.sa.investing.com.

أدنى مستويات السعر، وهذا الانخفاض راجع بسبب تفشي وباء فيروس كورونا، لكن مع مرور الوقت وتحسن أسواق النفط بدأ في التراجع إلى الحالة الطبيعية في الآونة الأخيرة من 2021/05/18، مما أدى إلى تحسن سعر النفط وارتفاع نسبته، إذن السبب الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط هو تفشي فيروس كورونا وغلق الأسواق النفطية.

المطلب الثالث: تقييم أداء تا سي (TAS) لسوق النفط

هناك العديد من العوامل التي يرجع أن يكون لها تأثير على سوق النفط العالمية في السنوات القادمة وهي تشمل قوة التعافي العالمي، ومسار انتاج النفط ومدى انقطاع الامدادات في البلدان التي تعاني من صراعات وعدم استقرار سياسي، وبالرغم من أن هذه العوامل تعني أن هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن تطور سوق النفط.

من المحتمل أن يستمر نمو العرض بسرعة أكبر من الطلب القادمة، وقد أظهرت السعودية في الماضي قدرتها على التحرك في مواجهة الظروف المتغيرة في سوق النفط العالمية ورغبتها في ذلك للمساعدة في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وسوف تكون لكيفية تحركها في المستقبل انعكاسات كبيرة على سوق النفط العالمية.

لقد استعملنا في هذه الدراسة مؤشر تا سي حيث جعل هذا المؤشر ضمن أفضل مؤشرات الآداء العالمية.

منذ النشأة	أداء تا سي للسوق النفط العالمية
10/08/2020	58,11
11/08/2020	55,96
12/08/2020	58,43
13/08/2020	59,2
14/08/2020	58,76
17/08/2020	60,21
18/08/2020	60,93
19/08/2020	60,44
20/08/2020	61,19
21/08/2020	61,88
24/08/2020	61,06
25/08/2020	63,27
26/08/2020	59,61
27/08/2020	58,08
28/08/2020	57,81

59,27	31/08/2020
56,74	01/09/2020
53,14	02/09/2020
53,33	03/09/2020
50,11	04/09/2020
50,75	06/09/2020
49,57	07/09/2020
51,17	08/09/2020
52,36	09/09/2020
53,29	10/09/2020
51,43	11/09/2020
48,73	14/09/2020
46,75	15/09/2020
46,78	16/09/2020
31,13	17/09/2020
32,98	18/09/2020
28,7	21/09/2020
20,37	22/09/2020
23,36	23/09/2020
24,49	24/09/2020
20,09	25/09/2020
20,31	28/09/2020
26,08	29/09/2020
25,09	30/09/2020
22,41	01/10/2020
19,87	02/10/2020
-37,63	05/10/2020
13,78	06/10/2020
12,78	07/10/2020
15,06	08/10/2020
20,39	09/10/2020
23,99	12/10/2020
24,14	13/10/2020
25,29	14/10/2020
31,82	15/10/2020
33,49	16/10/2020
35,49	19/10/2020

20/10/2020	37,29
21/10/2020	38,19
22/10/2020	39,6
23/10/2020	37,12
26/10/2020	37,96
27/10/2020	40,46
28/10/2020	38,01
29/10/2020	39,7
30/10/2020	39,82
02/11/2020	40,63
03/11/2020	40,9
04/11/2020	40,1
05/11/2020	41,2
06/11/2020	40,81
09/11/2020	41,9
10/11/2020	41,6
11/11/2020	42,19
12/11/2020	41,94
13/11/2020	42,67
16/11/2020	42,89
17/11/2020	42,93
18/11/2020	42,62
19/11/2020	43,39
20/11/2020	42,61
23/11/2020	41,51
24/11/2020	38,75
25/11/2020	38,05
26/11/2020	37,26
27/11/2020	40,16
30/11/2020	39,31
01/12/2020	40,6
02/12/2020	40,22
03/12/2020	39,22
04/12/2020	39,95
07/12/2020	39,43
08/12/2020	41,04
09/12/2020	40,83

10/12/2020	40,03
11/12/2020	39,85
14/12/2020	37,39
15/12/2020	36,81
16/12/2020	39,15
17/12/2020	40,29
18/12/2020	41,45
21/12/2020	41,34
22/12/2020	41,82
23/12/2020	43,06
24/12/2020	45,71
28/12/2020	45,34
29/12/2020	45,28
30/12/2020	45,76
31/12/2020	45,52
04/01/2021	46,99
05/01/2021	47,82
06/01/2021	47,74
07/01/2021	48,12
08/01/2021	47,62
11/01/2021	48,4
12/01/2021	47,62
13/01/2021	50,63
14/01/2021	52,25
15/01/2021	52,91
17/01/2021	52,2

الجدول رقم (03): يمثل أداء تا سي للسوق النفط العالمية.

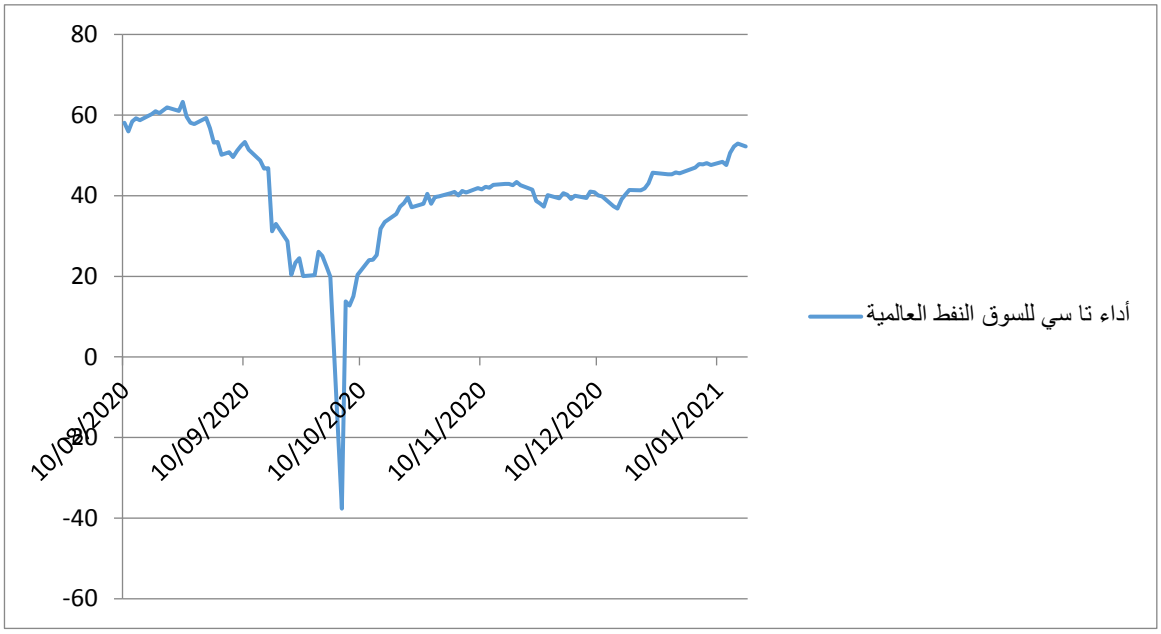

الشكل رقم (10): يمثل أداء تا سي للسوق النفط العالمية. **المصدر:** من إعداد الطالبتين.

التعليق:

من الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر تا سي خلال الفترة من (2020 إلى غاية الأشهر الأولى 2021) أداء متوافق، حيث كان سوق النفط قد سجل 50-60 خلال الفترة من 10 ماي 2020 إلى غاية 06 جوان 2020 حيث شهد السوق السعودي فقاعة، والتي أدت ارتفاع مؤشر سوق النفط وقبل أن تتفجر هذه الفقاعة ويتراجع المؤشر لسوق النفط، وفي الفترة 10 أكتوبر 2020 سجلت أسعار النفط أدنى مستوى تقدر ب 37.63- وهذا بسبب التداعيات التي تسببت في تذبذب سوق النفط خلال هذه الفترة ونظرا للتباينات الحادة التي شهدها سوق النفط هذه الفترة ، وفي فترة 10 نوفمبر 2020 إلى غاية الأشهر الأولى من 2020 شهد سوق النفط تراجع أي جاءت تحركات المؤشر خلال هذه الفترة فيما يتطلب تأكيد صعود المؤشر لسوق النفط إلى أداء جيد وهذا راجع إلى تحسن سوق النفط.

النتيجة المتوصل إليها أن سوق النفط في عام 2020 بسبب أزمة (فيروس كورونا أدت إلى تراجع الطلب وخفض الإنتاج وتقليص العرض في السوق العالمية، لكن مع العام 2021 بدأت سوق النفط في الارتفاع.

المطلب الرابع: العلاقة بين سوق النفط وصندوق إنسان الاستثمار الوقفي وسعر النفط

من خلال دراستنا التحليلية التي تحصلنا إليها تبين العلاقة بين السوق وأسعار النفط وصندوق إنسان الوقفي، أن الصندوق إنسان الاستثمار الوقفي (الجمعية الخيرية لرعاية الايتام) يتمول من النفط حيث يتم بيعه مما يؤدي إلى تغير أسعار النفط.

عندما يكون سعر النفط مرتفع يحصل صندوق انسان الاستثمار الوقفي على أرباح كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى اتساع دائرة الرعاية والاهتمام بأكبر قدر ممكن من الأيتام.

وعندما يكون سعر النفط منخفض تكون أرباح الصندوق ضئيلة الأمر الذي ينتج عنه انخفاض في جودة الرعاية بالإضافة على تقلص عدد المتبنين على مستوى الجمعية.

ويرجع هذا التباين بين ارتفاع وانخفاض سعر النفط أنه نتيجة الاستناد إلى الأجلين الطويل والقصير الأجل وتتالي ارتفاع الأسعار لمدة طويلة والعكس، حيث يمكن للأسعار أن تنخفض وترتفع في فترة قصيرة جدا.

من خلال ما سبق يمكن القول إن العلاقة الناشئة بين متغيرات الدراسة الثلاث (صندوق الاستثمار الوقفي، أسواق النفط، أسعار النفط) والتي تربط بينهم علاقة تكاملية.

خلاصة الفصل:

شهدت الأسواق المالية العربية اهتمام بإنشاء صناديق الاستثمار وكان على رأس هذه الأسواق سوق الأوراق المالية، حيث يعتبر هذا السوق من أكبر أسواق الأوراق المالية العربية من كل الجوانب، كما تعتبر السعودية السباقة في انشاء صناديق الاستثمار الوقفية عربيا، والآن تملك أكبر عدد من صناديق الاستثمار على المستوى العربي.

تبقى صناديق الاستثمار الوقفية باعتبارها وسيلة وآلية هامة في تنشيط وزيادة حجم وتفعيل سوق الأوراق المالية، ومن بين صناديق الاستثمار الوقفية صندوق الانسان الاستثمار الوقفي (الجمعية الخيرية لرعاية الايتام)، ويعتبر سوق وأسعار النفط الهيكل الأساسي في تمويل هذه الصناديق.

خاتمة عـــــامة

خاتمة عامة:

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، ولعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مر بها والتي انعكست تارة بالإيجاب، وتارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم، وهذا الصراع أدى إلى عدم استقرار الأسواق النفطية وتذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي، وهو ما أدى إلى حدوث أزمات أو صدمات نفطية أثرت سلبا خصوصا على الاقتصاديات النفطية.

تعتبر صناديق الصناديق الاستثمارية الوقفية من بين الأساليب التي يمكن اعتبارها الخيار الأمثل للأفراد والمؤسسات الراغبين في الوقف في مجالات مختلفة ذلك أنها تسمح بالاستفادة من خبرة إدارة الصندوق الاستثماري وقدرتها على تنويع الاستثمارات في أصول مختلفة، حسب حجم الوحدات المجمعة لديهم، وتخفيض مخاطر الاستثمار، بالإضافة إلى التزامها بقدر عالي من الشفافية والإفصاح نتيجة خضوعها لرقابة مستمرة من الجهات الرسمية التي ترخصها كهيئة السوق المالية أو المؤسسات المصرفية، ما يمكن أن يؤدي إلى النهوض بالأوقاف وتنمية أوقافها، لما يسمح بتأدية الدور المنوط بها، وهذا ما أبرزته النتائج التي حققتها الصناديق الاستثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما تسعى إليه الدول العربية والإسلامية إلى تحقيقه خاصة المملكة العربية السعودية التي كانت أول دولة تطرح صناديق الاستثمارية الوقفية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: أن صناديق الاستثمار الوقفية هي أحد الأوعية النظامية المحاسبية للإدارة وتنمية الأوقاف بشكل مؤسسي. **محققة**

حيث تتمتع بسياسة خاصة بالشفافية والحوكمة حيث تخضع للرقابة الداخلية.

الفرضية الثانية: تهدف الصناديق الاستثمار الوقفية والمرخصة من هيئة السوق المالية السعودية إلى استثمار اشتراكات مالكي الوحدات الموقفة لدعمة نشاطات الجهة المستفيدة. **غير محققة.**

الفرضية الثالثة: أسواق النفط العالمية هي الركيزة التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي. محققة.

حيث أن هذه الأسواق هي الركيزة الأساسية والمحرك الرئيسي للدواليب التي يستند عليها الاقتصاد العالمي.

الفرضية الرابعة: يتميز النفط بالوفرة النسبية وسهولة الاستغلال مما يجعله أهم مصدر لطاقة في العالم. **محققة.**

يتميز النفط بالنوعية والكثافة التي يمكن أن تناسب المهام الصناعية في الشركات.

الفرضية الخامسة: يعتبر العرض والطلب عاملان أساسيان في تقلبات أسعار النفط العالمية. **محققة.**

حيث يعتبر العرض والطلب العاملان الوحيدان في تحديد تقلبات أسعار النفط في العالم.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن توصيلها بالشكل التالي:

- يعتبر النفط من الموارد الاقتصادية الهامة لما يتميز به من وفرة نسبية عالمية لدى العديد من الاقتصاديات العالمية كما يمتاز بضعف تكلفته في ظل ارتفاع تكاليف مصادر الطاقة البديلة.
- تعتبر صناديق الاستثمار الوقفية المساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي، مما يحقق النفع لعين الوقف والواقف والجهة المستفيدة من خلال الاستثمار في أصول متعددة، وتتيح الفرصة للجمهور للمشاركة بأموالهم في الأوقاف، وتستثمر في مجموعة من الأوراق المالية ولأصول المختارة.
- تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم ويعد النفط من أهم المصادر الطبيعية في السعودية.
- تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبرى سواء على المستوى العالمي أو المحلي، خاصة بالنسبة للدول التي ترتكز اقتصادياتها بشكل أساسي على العوائد النفطية.
- يمول الصندوق انسان الوقفي السعودي من أرباح أسعار البترول وهذا راجع إلى تبعية الاقتصاد السعودي في سوق النفط.
- كلما كان سعر النفط مرتفع كلما كان أداء الصندوق أفضل.

التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة تعزيز علاقات التعاون بن الدول العربية لصناديق الاستثمار الوقفية عن طريق إقامة تكتل أو منتدى للدفاع عن مصالحها وتبادلها الخبرات والمعارف الخاصة بإدارة هذه الصناديق.

- العمل على توعية أفراد المجتمع لأغراض استثمار الوقف وأهميته، ونشر الثقافة ببينهم لتأمين مصادر تمويل جديدة متطورة، وتجنب الاعتماد على التمويل الحكومي، وذلك لمنع استقلالية أكبر للمؤسسات الوقفية.
- تشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بالأوقاف، من خلال تنظيم الملتقيات والمؤتمرات.
- للتخلص من آثار تغيرات أسعار النفط، يجب وضع سياسات تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط، فضلا عن التحرك نحو مصادر الطاقة البديلة في الصناعات المحلية.
- تطبيق سياسات اقتصادية كلية تقلل من حدة تأثير تقلبات أسعار النفط على الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية.

آفاق الدراسة:

تناولنا دراسة أثر تغيرات أسعار النفط على صناديق الاستثمار الوقفية مع الإشارة إلى حالة صندوق إنسان الاستثمار الوقفي، وفي الأخير تبقى الإشارة إلى أن هذا البحث ما هو إلا جزء بسيط من هذا الموضوع الواسع، ومن خلال دراستنا تبين أنه يمكن لأبحاث أخرى أن تقوم بتناوله من جوانب أخرى التي لازلت في حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1. القرآن الكريم.

ثانيا: المراجع

1. الكتب:

1. أحمد منذر، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990.
2. أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية: تحليل وإدارة، دار المسيرة، عمان الأردن، ط 2، 2004.
3. جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية النقدية، دار الصف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
4. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. 2006.
5. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة طرابلس، 2009.
6. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، الطبعة التاسعة، مكتبة عين شمس، الاسكندرية، 2003/2002
7. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، ط9، دار مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، 2002-2003.
8. ضياء مجيد الموسوري، ثورة أسعار النفط. ديوان المطبوعات الجامعية 2005.
9. كامل بكري وآخرون، الموارد اقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1986.
10. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
11. منذر المصري، قضايا عربية معاصرة، المؤسسة العربية للنشر.

12. هاشم علوان حسين. عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد. 1992 .

2. الرسائل الجامعية:

1. بلعيد سمية، دور صناديق الاستثمار في تفعيل سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الأوراق المالية السعودية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013-2014.

2. بوضياف جهاد، دور صناديق الاستثمار الوقفية في تطوير سوق الأوراق المالية دراسة الحالة سوق الأوراق المالية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة بسكرة، 2019-2020.

3. بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية Var، مذكرة ماجستير غير منشور.

4. جعفر سمية، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014.

5. محي الدين سمير دور صناديق الاستثمار في تنشيط وتفعيل سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الأوراق المالية السعودية، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009-2010.

3. المجلات والمقالات:

1. الأسرج حسين عبد المطلب، حوكمة الصناديق الوقفية: بين النظرية والتطبيق، مجلة أوقات جامعة الملك سعود. 2010.
2. بورحلي خالد، الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات الدول العربية وخصائص أسواق النفط، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2014.
3. بورحلي خالد، بوروشة كريم، علاوة محمد لحسن، استثمارات المشاركة في الملتقى الدولي حول الاقتصاديات العربية حول الاقتصاديات العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2017.
4. بوكرديد عبد القادر، سحنون جمال الدين، صناديق الاستثمارية الوقفية كآلية لتحقيق الاستدامة المالية للجمعيات الخيرية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلة 7، العدد 4، المركز الجامعي تمنراست. 2018.
5. الجندل نورة، صناديق الاستثمار الوقفية... الدور المنتظر، مقال منشور بجريدة الرياض الإثنين 11شوال1439هـ -25يونيو 2018 م، متوفر على الرابط http://www.alinmaivestment.com
6. الدخيل عبد الله بن محمد. الوقف في الصناديق الاستثمارية، مجلة البيان. العدد 312، شعبان1434هـ، الموافق ليوليو 2013م .
7. الشلهوب صلاح بن فهد (2018). الصناديق الوقفية واسهامها في الاقتصاد الوطني، مقال منشور بمجلة الاقتصادية، تاريخ النشر السبت 16 يونيو2018، على الرابط: http://www.aleqt.com.
8. صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000.من الموقع التالي Www.moenr.gov are
9. عبد الله محمد الدخيل، الوقف في صناديق الاستثمارية، مجلة إسلامية جامعة، العدد 312، 2021، متاح على :
www.a/bayon.co/mGzArticle2.aspx?ID:2836.

10. مقال بجريدة الوطن تم نشره بتاريخ :2014/12/10. متاح على الرابط: ./http://www.alwatannews.net

4. الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. الحناكي صالح بن عبد الله. صناديق الاستثمار الوقفية، ملتقى الأوقاف الرابع، الأوقاف شريك التنمية 2030، المملكة العربية السعودية، 28-29 جمادى الأولى 1439هجري الموافق ل:14-15فيفري2018.
2. محمد بن سليمان الجاسر، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ورقة عمل مقدمة للجلسة العامة للندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي إلى غاية 2020، الرياض 2002.
3. محمد بن سليمان الجاسر، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ورقة عمل مقدمة للجلسة العامة للندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي إلى غاية 2020، الرياض 2002.
4. محمود مليك، عفصي توفيق، زيتوني كمال. ديناميكية تطور أسعار البترول وتأثيراتها على الدول المصدرة خلال الفترة (1986-2015). المؤتمر العلمي الدولي حول الاقتصاديات النفطية العربية.
5. نشاد حكيم. محددات أسعار النفط وآثارها على الأسواق التفاعلية. المؤتمر الثالث المحكم حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية.

5. التقارير:

1. التقرير السنوي الرابع والخمسون لمؤسسة النقد العربي السعودي.

6. المواقع الالكترونية:

1. أريج الشيشاني، أهداف الجمعية الخيرية، 2017، متاح على الرابط: http://mawdoo3.com.
2. جريدة البلاد المالية، متاح على الرابط: http://www.albilad.capital.com.

3. الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بالمملكة العربية السعودية، متاح على الرابط: http://www.zyadda.com.

4. الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمكة المكرمة (الرياض) المركز الدولي للأبحاث والدراسات المتخصص في العمل الخيري، متاح على الرابط: http://medadcenter.com.

5. الخراشي عماد. الهيئة العامة للأوقاف وتطلق مشروع الصناديق الاستثمارية الوقفية، منشورات الهيئة العامة للأوقاف للسعودية بتاريخ 2018/06/09 وثيقة الكثرونية متوفرة على الموقع https://.awqaf.gov.sa

6. سوق الأوراق المالية السعودية، متاح على الرابط: http://www.voputus.com. تم الاطلاع في 19-06-2021..

7. http://ensanonline.com.

8. http://m.sa.investing.com.

9. http://www.albilad.capital.com.